صحيفة دار العلوم

للغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية

فصلية محكّمة

العدد (٣٣) رجب ١٤٣٠ هـ - يوليو ٢٠٠٩ م

* ((لو أن باحثا مدققا أراد أن يبحث
عن اللغة العربية أين تموت و أين تحيا؟
لوجدها تموت في كل مكان و تحيا في
دار العلوم)).

الإمام محمد عبده

* إن اللغة العربية تحيا في كل مكان
بفضل دار العلوم.

أ.د / السعيد مصطفى السعيد
رئيس جامعة القاهرة سابقا

٣٣

صحيفة دار العلوم

للغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية

- صدر العدد الأول منها عام ١٩٠٧ ، مع توقف في بعض مراحل من حياتها ، وتعاود جماعة دار العلوم إصدارها الآن للمرة الرابعة.
- تنشر الأبحاث والدراسات التي تتسم بالأصالة ، وتبتعد عن السرد ، وتلتزم بالمنهج العلمي علاجًا وتوثيقًا.
- لا ترد الأصول إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر.
- ترتيب الأبحاث يخضع لاعتبارات فنية بحتة ، لا صلة لها بقيمة البحث ، ولا بمكانة الكاتب.
- الأفكار الواردة بالأبحاث لا تعبر بالضرورة عن رأي الجماعة ، وإنما عن رأي كاتبيها فحسب.
- سعر العدد:
  - في مصر: خمسة جنيهات.
  - في الخارج: خمسة دولارات أو ما يعادلها يضاف إليها أجرة البريد.
- تطلب المجلة من :

(١) جماعة دار العلوم ، ١٩ شارع سوق التوفيقية المتفرع من شارع رمسيس – القاهرة – جمهورية مصر العربية . هاتف: ٢٥٧٤٢٢٥٢.

(٢) مكتبة زهراء الشرق ١١٦ شارع محمد فريد القاهرة هاتف: ٢٣٩٢٩١٩٢.

- كافة المراسلات الخاصة بالتحرير أو الاشتراكات توجه باسم : رئيس التحرير على عنوان جماعة دار العلوم – ١٩ شارع سوق التوفيقية من شارع رمسيس القاهرة – جمهورية مصر العربية ، هاتف: ٢٥٧٤٢٢٥٢.

الإصدار الرابع – السنة السادسة عشرة – العدد الثالث والثلاثون

رجب ١٤٣٠ هـ – يوليو ٢٠٠٩م

===

صحيفة دار العلوم

للغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية

صحيفة فصلية محكمة

تصدرها جماعة دار العلوم بالقاهرة

نصف سنوية (مؤقتًا)

الفهرس

****

الأفعال الثلاثية

نحو معالجة تقعيدية باستخدام الإحصاء[١]

د. خالد توكال مرسي*

تمثل الأفعال الثلاثية المجردة مشكلة كبيرة عند التعبير بها، وهذه المشكلة لا تظهر في المكتوب بقدر ظهورها في المنطوق، فعندما يحاول العربي أن ينطق بفعل ثلاثي مجرد تظهر أمامه مشكلتان رئيستان:

الأولى: ضبط عين الفعل في الماضي، وقد أوردت كتب اللغة كثيرًا من الأمثلة عن انحرافات نطقية تُظهرُ خلطًا بين وزني (فعَلَ) و(فعِلَ)، وبين (فعِلَ) و(فعَلَ)، وبين (فعَلَ) و(فعُلَ) [٢].

الثانية: ضبط عين المضارع، فالماضي (هَدَفَ) هل مضارعه (يَهْدِفُ)

---

* مدرس بكلية اللغات التطبيقية، الجامعة الفرنسية في مصر.

(١) ينقسم البحث إلى ثلاث مراحل: الأولى، عرض لنظرية النحاة عن الأفعال الثلاثية، والثانية: عرض الإحصاء ونتائجه، والثالثة: محاولة تقعيد الأفعال الثلاثية في ضوء نتائج الإحصاء.

(٢) يثبت ورود هذه المشكلة في كتب اللغويين أنها ليست وليدة عصرنا، وقد اهتم اللغويون برصد هذه الظاهرة، انظر مثلاً ص١٥٤-١٥٥ من كتاب: تقويم اللسان، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، ط٢، د.ت. وقد أفرد ابن السيد البطليوسي ثلاثة أبواب وضّح أنها تنطق خلاف الباب الأفصح، الأول: ((باب ما جاء على فَعِلْتُ بكسر العين والعامة تقوله على فَعَلْتُ بفتح العين)) و((باب ما جاء على فَعَلْتُ بفتح العين والعامة تقوله على فَعِلتُ بكسرها))، و((باب ما جاء على فَعَلتُ بفتح العين والعامة تقوله على فَعُلتُ بضمها)). انظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣، ٢/٢١٤-٢١٥، وكذلك فعل ابن السكيت، في إصلاح المنطق، انظر: إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، ط٤، د.ت، باب ((ما جاء على فَعَلْتُ مما تكسره العامة أو تضمه وقد يجيء في بعضه لغة إلا أن الفصيح الفتح))، ١/١٨٨ .

أم (يَهْذُفُ)؟ [١]، و(قصَدَ) هل مضارعه (يَقصِدُ) أم (يَقصُدُ)؟ إلى غير ذلك من الأفعال التي لا يستطيع المتكلم تحديد عين مضارعها؛ فتسبب اضطرابًا وحيرة.

وقد قام اللغويون بمجهودات كبيرة لاحتواء هذا الاضطراب على مستوى الكفايتين الوصفية والتفسيرية. فعلى مستوى الكفاية الوصفية قسَّم النحاة الأفعال الثلاثية إلى ستة أبواب، ثم ذكروا أمثلة للشواذ، وأحصوا الأوزان قليلة الاستعمال كباب (فَعِلَ يَفعِلُ)، وقدموا أمثلة للأفعال التي يأتي مضارعها على وزني (يَفعُلُ، ويَفعِلُ) أو (يَفعُلُ ويَفعَلُ) أو (يَفعِلُ ويَفعَلُ) [٢]، والأفعال التي يأتي مضارعها على ثلاثة أوزان (يَفعُل ويَفعِل ويَفعَل) [٣]، والأفعال التي لامها أو عينها حرف حلق، ولم ينطقها العربي مفتوحة العين على عادة العرب[٤]، والأفعال التي لامها أو عينها ليس حرف حلق، ونطقها العربي على (يَفعُلُ) أو (يَفعِل)[٥]، والأفعال المُضَعَّفة[٦]. بل

(١) حركة عين المضارع قد لا تحمل تنوعات صوتية فقط، بل يمكن أن تحمل تنوعات دلالية أيضـا، ولعل هذا الفعل (هَذَفَ) مثال جيد لهذا النوع من الأفعال، فقد استعمل العربي المضارع (يهذِفُ) لإظهار دلالات معينة، والمضارع (يَهْذُفُ) لإظهار دلالات أخرى، انظر ص ٢٠ من البحث.

(٢) انظر في ذلك مثلا: المخصص، ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦، ٢٧٦/٤، ٢٧٧ .

(٣) انظر مثلا: القاموس المحيط، باب جنح، تاج العروس تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، دار الهداية، د.ت، ٣٤٨/٦ (باب جنح).

(٤) انظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٨٢، ١٠٢/٤ .

(٥) انظر: الكتاب:١٠٥/٤، وإصلاح المنطق: ٢١٧/٢-٢١٨، وشرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية، لبنان، ١١٤/١، ١١٥.

(٦) انظر: المخصص، ٢٧٧/٤ .

أفرد بعضهم كتبًا كاملة للأفعال[١].

وعلى مستوى الكفاية التفسيرية قدَّمَ النحاة تفسيرًا ربطوا خلاله بين عين الفعل في الماضي، وعينه في المضارع؛ اعتمادًا على المخالفة الصوتية بينهما. فالعرب أرادت « أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي؛ لأن كل واحد منهما بناء على حياله، فجعلوا مضارع (فعِلَ) (يَفعَلُ)، ومضارع (فعَلَ) في أكثر الأمر (يَفعِلُ) [٢]؛ لمقاربة الكسرة الفتحة، واجتماعهما في مواضع كثيرة، وإمالة كل واحدة منهما إلى صاحبتها» [٣]، ويرى ابن جني أن العربي قد لجأ للمخالفة الصوتية بين عين الماضي والمضارع « لإفادة الأزمنة، فجُعِلَ لك زمانٍ مثال مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان، فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع، وخالفوا بين عينيهما، فقالوا ضَرَبَ يضرب، وقتَلَ يقتُل وعَلِم يَعْلَمُ» [٤].

وكان من نتيجة هذا المبدأ الذي اعتمده النُحاة أن قسموا الأبواب إلى ستة هي:

فعَلَ	يَفعِل	مثل:	ضَرَبَ.
فعَلَ	يَفعُل	مثل:	قتَلَ.

(١) مثل: كتاب الأفعال، لابن القوطية (ت: ٣٦٧) وكتاب تهذيب الأفعال لابن القطاع الصـقلي (ت: ٥١٥)، كتاب الأفعال، لأبي عثمان السرقسطي. .

(٢) سوف يظهر الإحصاء أن الكسر في (يفعل) ليس هو الغالب على حركة العين، كما أشار ابن جني، ولعله رأى ذلك إمّا تفعيلا لمبدأ المخالفة الصوتية المبدأ الرئيس لتفسير الظاهرة، أو لأن الكسرة أخف من الضمة.

(٣) المنصف لكتاب التصريف، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط١، ١٩٥٤، ١٨٧/١ .

(٤) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ٣٧٦/١ .

فعَلَ	يَفعَل	مثل:	صنَعَ.
فعِلَ	يَفعَل	مثل:	عَلِمَ.
فعِلَ	يَفعِل	مثل:	حَسِبَ.
فعُلَ	يَفعُل	مثل:	كَرُمَ.

وإن كان الحساب المنطقي يقتضي أن يكون في العربية - حسب هذه النظرة- تسعة أوزان، ناتجة من ضرب ثلاثة في ثلاثة، إلا أن النحاة رأوا أن العرب قد أهملت ثلاثة أوزان فلم تنطق بأفعال على وزنها هي:

فعِلَ	يَفعُلُ
فعُلَ	يَفعَلُ
فعُل	يَفعِلُ

وعند تأمل هذه الأبواب في ضوء مبدأ المخالفة الصوتية نلاحظ أنه قد تحقق في بابين أو ثلاثة من الأبواب الستة على اختلاف بين النحاة[1]، وهذه الأوزان هي:

فعَلَ	يَفعِل
فعَلَ	يَفعُل

(١) يرى ابن جني أن أصل الأبواب بابان هما: فعَلَ يَفعِلُ، وفعِلَ يفعَلُ، فقال في باب (فَعَلَ المفتوح العين يَفعِلُ بكسرها، ويَفعُلُ بضمها دال عليه): [وإنما جاز قَتَلَ يقتُل ونحوه؛ لأنه لما كانت عين المضارع أبدًا تخالف حركة عين الماضي إلا باب فعُلَ يفعُلُ، جاز قتَلَ يقتُلُ؛ لأن الخلاف في حركة العين قد وقع، ولكن الباب ما بدأنا به من أن باب فعَلَ إنما هو يفعِلُ، ويَفعُلُ داخل عليه. انظر: المنصف، ١٨٦/١. فبدا من كلامه أن المخالفة تحققت في باب فعَلَ يَفعِلُ، وفعِلَ يفعَلُ.
ويرى غيره أن كليهما أصل، انظر:
شرح شافية ابن الحاجب، ١١٧/١، وكتاب الأفعال، لابن القوطية، تحقيق على فوده، مطبعة مصر، ط١، ص٢ .

فعِلَ	يَفعَل

وقد جعلوا هذه الأبواب أصلًا، وغيرها الفرع، وهي القياس وغيرها الشاذ لعلة. أما الوزنان الأول والثاني، فقد رأى النحاة أنهما « جاريان على السواء في الغلبة والكثرة[1]، قال أبو الحسن: يَفعِلُ بالكسر أغلب من يَفعُلُ بالضمّ، قال أبو علي: وذلك ظن، إنما توهم ذلك من أجل الخفة، فحكم على (يَفعِل) بالكسر أكثر من (يَفعُل) بالضم، **ولا سبيل لحصر ذلك فيعلم أيهما أكثر وأغلب**، غير أننا كلّما استقرينا باب (فعَل) المفتوح العين الذي يعتقب عليه المثالان يَفعِل بالكسر، ويَفعُل بالضم، وجدنا الكسر فيه أفصح، وذلك للخفة كقولنا: خَفَقَ الفؤاد يَخفِقُ بالكسر، ويَخفُقُ بالضم،... وأشباه ذلك مما تقصاه متقنو اللغة كالأصمعي، وأبي زيد، وأبي عبيد، وابن السكيت، وأحمد بن يحيى »[2].

وقد انقسم النحاة أربعة اتجاهات عند تقعيد هذين البابين، وهذه الاتجاهات هي:

الاتجاه الأول: يرى أصحابه أنه إذا عرف الماضي (فعَل) بفتح العين، ولم يعرف المستقبل فالوجه يكون على **يفعِل** بالكسر؛ لأنه أكثر والكسر أخف من الضم[3]. وهو رأي الفراء وابن جني[4].

الاتجاه الثاني: يرى أصحابه أنهما [جائزان: سُمِعا للكلمة، أم لم يسمع إلا أحدهما] [5].

(١) يثبت الإحصاء عدم صحة هذه النظرة، انظر ص ١١ من البحث.
(٢) انظر: المخصص، ٢٧٦/٤ .
(٣) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة المطابع الأميرية، ١٥٢/٧،
(٤) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨، ٤٤/٢.
(٥) انظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦، ص١٢١.

الاتجاه الثالث: يرى أصحابه أن [الأصل في المضارع المتعدي الكسر، نحو يضرب، وأن الأصل في مضارع غير المتعدي الضم، نحو سَكَتَ يَسْكُتُ، وقَعَدَ يَقْعُدُ، يقال هذا مقتضى القياس[1]. إلا أنهما قد يتداخلان فيجيء هذا في هذا، وربَّما تعاقبا على الفعل الواحد] [2].

الاتجاه الرابع: يرى أصحابه أن (يَفعِل) بالكسر و(يَفعُل) بالضم سواء فيما لا يعرف[3]، وهو رأي أبي حيان[4]، وأبي زيد الأنصاري[5].

وقد نقل السيوطي حيرة أبي زيد عندما قال: ((قال أبو زيد: طفت في عليا وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم؛ لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كان بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياسًا، وإنما يتكلم كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك].

وسوف تتم مناقشة هذه الاتجاهات في ثنايا البحث[6].

أما وزن (فعِلَ يَفعَلُ)، فقد رأى النحاة بناء على المخالفة الصوتية أن [القياس في مضارع فعِلَ المكسور العين فتحها] [7].

وأما الأوزان التي لم تتحقق فيها المخالفة الصوتية فهي:

الوزن الأول: فعَل يَفعَل

يأتي الفعل على هذا الوزن ((إذا كانت لامه أو عينه حرفًا من حروف

(١) نقل رأي هذا الاتجاه ابن يعيش في شرح المفصل، انظر: شرح المفصل، ٧/١٥٢-١٥٣ .

(٢) السابق، ٧/١٥٣.

(٣) انظر: شرح المفصل، ٧/١٥٢، ١٥٣، والمخصص: ٤/٢٧٦ .

(٤) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط١، ١/١٥٨ .

(٥) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١/١١٧-١١٨، وكتاب الأفعال لابن القوطية، ص٢.

(٦) انظر ص ١٢ من البحث.

(٧) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١/١٣٥.

الحلق)) [1]، التي هي ((الهمزةَ، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء نحو قرأ يقرأ وسأل يسأل)) [2]؛ وذلك لأن ((هذه الحروف الستة حلقية مستفلة، والضمة والكسرة مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم، فلما كان بينهما هذا التباعد في المخرج ضارعوا بالفتحة حروف الحلق؛ لأن الفتحة من الألف، والألف أقرب إلى حروف الحلق لتناسب الأصوات، ويكون العمل من وجه واحد)) [3].

ولكن ((ليس هذا الموضع كُليًّا، بل قد يجيء مما عينه أو لامه حرف من حروف الحلق على القياسِ كثيرًا)) [4] فقال العرب ((بَرَأَ يَبْرُؤُ كما قالوا قَتَلَ يَقْتُلُ، وهَنَأَ يَهْنِئ كما قالوا ضَرَبَ يَضْرِبُ، وهذا في الهمزة أقل؛ لأن الهمزة أقصى الحروف وأشدها سفولًا، وكذلك الهاء؛ لأنه ليس في الستة الأحرف أقرب إلى الهمزة منها... ومما جاء على الأصل مما فيه هذه الحروف عينات قولهم زَأَرَ يَزْئِرُ، ونَأَمَ يَنْئِمُ)) [5].

كما جاءت أفعال مفتوحة العين وليس عينها أو لامها حرف حلق مثل:

(١) المخصص،٤/٢٧٨ .

(٢) كتاب في التصريف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: البدراوي زهران، ط٣، ١٩٩٥، ص١٠٣ .

(٣) شرح المفصل، ٧/١٥٣، ١٥٤ .وانظر: كتاب سيبويه: ٤/١٠١ وشرح شافية ابن الحاجب، ١/١١٩.

(٤) المخصص، ٤/٢٧٨. وقد اختلفت عبارات النحويين عند التعبير عن هذه الفكرة، فنرى عبد القاهر الجرجاني يقول: ((ولا يجيء ذلك (أي فعَل يفعَلُ) حتى يكون عينه أو لامه واحدًا من الحروف الستة، التي هي حروف الحلق..، وعلى هذا الباب)). انظر: كتاب في التصريف، ص١٠٣-١٠٤ . وقال ابن عصفور: ((فإن كان كذلك (أي لامه أو عينه حرف حلق)، فإن مضارعه أبدًا على يفعَلُ بفتح العين، نحو قرع يقرَعُ، وفغَرَ يفغَرُ وزأر يزأَرُ. وإن لم يكن كذلك فإن مضارعه أبدًا يجيء على يفعِل و يفعُلُ بكسر العين وضمها))، انظر: الممتع في التصريف ١٢١ . وقد نلاحظ أن ابن عصفور لا يعبأ بشواذ كل باب بدليل استخدامه للفظة (أبدًا)، ولكن قد يكون ذلك لغرض تعليمي.

(٥) كتاب سيبويه، ٤/١٠٢.

أبى يأبى، وركن يركن، وقنط يقنط[1]، وقد اعتبروا أن ذلك شذوذ عن القياس ناتج من تداخل اللغات.

الوزن الثاني: فَعُلَ يفعُلُ

رأى النحاة أن هذا الوزن «ضرب قائم في الثلاثي برأسه غير متعد ألبتة»[2]، ويقع «في الأغلب للغرائز أي الأوصاف والطول والقصر والغلظ والسهولة والصعوبة والسرعة والبطء والثقل والحلم والرفق ونحو ذلك، وقد يجري غير الغريزة مجراها، إذا كان له لُبْثٌ ومُكْثٌ نحو حلُمَ وبرُعَ وكرُمَ وفحُشَ»[3].

ومن أحكام أفعاله أنه «لا يجيء من هذا الباب أجوف يائي ولا ناقص يائي؛ لأن مضارع فعُلَ يَفعُل بالضم لا غير، فلو أتينا منه لاحتجت إلى قلب الياء ألفًا في الماضي، وفي المضارع واوًا نحو يبوع، ويرمو، من البيع والرمي، فكنت تنتقل من الأخف للأثقل»[4].

ومن أحكامه أيضًا أنه لا يأتي متعديًا إلا بتضمين نحو «أرحُبكم الدخولُ في طاعة الكِرْماني، أي أوسعكم، وإن بِشْرًا قد طلُعَ اليمنَ أي: بلغ ووصل»[5].

الوزن الثالث: فعِل يفعِل

---

(١) انظر: شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، مسعود بن عمر سعد الدين التفتــازاني، تحقيق: د. عبد العال سالم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٨، ١٩٩٧، ص ٣٣، وانظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/١٢٣.

(٢) الخصائص، ١/٣٧٦، وانظر: كتاب في التصريف، ص١٠٤ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب، ١/٧٤.

(٤) السابق، ١/٧٦، وانظر: كتاب الأفعال لابن القوطية، ص٢. وذلك إلا أفعال شذت كقولهم هَيُؤَ، أما نهُوَ فالواو فيه بدل من ياء لضمة ما قبلها، ولا يأتي من المضعف إلا أفعال شذت أيضًا مثل لبُبت تلُبُّ، شرُرت تشُرُّ، وحبُبت وخفُفت ودمُمت تدُم دمامة. انظر: ارتشاف الضرب ١/١٥١ .

(٥) ارتشاف الضرب: ١/١٥٣-١٥٤.

عُدَّ هذا الوزنُ شاذًا مخالفًا للقياس من حيث إنه مخالف للأصل (المخالفة الصوتية) بلا علّة. وأفعال هذا الباب قسمان:

الأول: ما يجوز الكسر والفتح في مضارعه حسب ونعم وبئس ويئس ويبس[1] ووغر ووحر ووله ووهل وولع ووزع ووبق وولغ ووصِبَ وورع، وقالوا: ضلِلت (بكسر اللام) لغة تميم، ووريَ الزند ومضارعهما تضِلُّ ويري[2].

والثاني: ما يجب فيه كسر عين المضارع ويأتي في الأفعال (ومق ووثق ووفِقَ وورثَ وورعَ وورم وورِي المخ، ووعِمَ)[3].

الأوزان المهملة:

وقد وردت أفعال عشرة من الوزن المهمل (فعِلَ يَفعُل) هي حَضَرَ يَحضُرُ، ونَعِمَ ينعُمُ، وفضِلَ يَفضُلُ، وقَنِطَ يَقْنُط، وركِنَ يَرْكُنُ، ولبِبتَ تَلُبُ، ومن المعتل مِتَ تَمُوْت،ودِمتَ تَدُوْم، وجِدْتَ تَجُوْدُ وكِدْتَ تكودُ، وقد رأى النحاة أن هذا كله شواذ[4].

هذه النظرية التي كونها النحاة للأفعال الثلاثية على مستوى الكفاية الوصفية والكفاية التفسيرية تحتاج إلى نظر في كثير من أجزائها، وسوف يناقش البحث أجزاء هذه النظرية بعد عرض الإحصاء.

---

(١) انظر: شافية ابن الحاجب، ١/١٣٥. وقد اختلفت كتب الصرف عند عرض هذه الأفعال، انظــر: تحقيق شرح شافية ابن الحاجب، ١/١٣٥، كتاب سيبويه: ٤/٥٤، وارتشاف الضــرب: ١/١٥٣، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، تحقيق: د. أحمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٩، ص ٣٣٩، وكتاب الأفعال لابن القوطية، ص٣ .

(٢) انظر: ارتشاف الضرب، ١/١٥٢، والممتع في التصريف ص١٢١، وأبنيــة الأســماء والأفعــال والمصادر، ص٣٢٨، وشرح شافية ابن الحاجب، ١/١٣٥ .

(٣) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١/١٣٦.

(٤) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ص٣٢٩-٣٣٠.

اهتم الإحصاء بكل تجمعات الأحرف الثلاثية، وقد بلغ عددها (٧٢٨٣)، ثم أخرج:

١- الأفعال غير المستعملة[١]، وهي تلك الجذور التي استعمل منها الاسم ولم يُستعمل الفعل مثل الجذور: (أبغ[٢]، أتد[٣]، أتش[٤]، حدح[٥]، رنك[٦]». وقد بلغ عدد الجذور التي لم يستعمل العرب أفعالاً لها (١٣٥٨) جذرًا.

٢- الأفعال التي لم تستعمل مجردة، وإنما استعملت مزيدة بحرف من حروف الزيادة أو

أكثر، مثل: (أتب[٧]، أجز[٨]، أنب[١]، تحف[٢]، جند[٣]، دبح[٤]»، وقد بلغ

(١) اصطلح البحث على تسميتها الأفعال غير المستعملة.

(٢) استعمل العرب (أُباغ) عند تسمية موضع باسم (عينِ أُبَاغ)، وهو موضع بين الكوفة والرقة، ومنه يوم عين أُباغ يوم من أيام العرب قتل فيه المنذر بن ماء السماء، انظر: لسان العرب مادة (أبغ) ٤١٨/٨. وتاج العروس مادة (أبغ)٤٣٦/٢٢-٤٣٧، وتاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠ (مادة أبغ).

(٣) استعمل العرب الإتاد، وهو حبلٌ يُضبطُ به رِجل البقرة إذا حلبت، وأُتَيْدة موضع في ديار قضاعة ببادية الشام، انظر: تاج العروس ٣٧٥/٧ مادة (أتد).

(٤) يقال للحارض من القوم الضعيف: أتيشة، واستعملوا منه علمًا فقالوا (أتش)، ولم يستعملوا فعلا، وقد أهمل هذه المادة الجوهري، وابن منظور، انظر تاج العروس: ٦٢/١٧ مادة (أتش).

(٥) يقول العرب امرأة حُدُحَةٌ أي قصيرة، انظر: لسان العرب، ٤٣٢/٢ مادة (حدح).

(٦) قالَ الأزهري: الرّانِكِيَّةُ: نِسبَةٌ إِلى الرّانِكِ، ولا أعْرِفُ الرانِكَ، وقال ابنُ عبّادٍ : هو حَيٌّ كما في العُبابِ، ولم يُبَيِّنْ أهُمْ من العَرَبِ أم من العَجَمِ. انظر: تاج العروس، ١٧٩/٢٧ مادة (رنك).

(٧) استعمل العرب من هذا الجذر ثلاثة أفعال (أَتَّبَ) بزيادة التضعيف، في قولهم أَتَّبتُ الجارية تأتيبًا إذا درعتها درعًا. وكذلك استعملوا (تأتَّبَ) بزيادة التاء والتضعيف. في قولهم: تأتب فلان القوس: تقلدها . (ائتتب) بزيادة الألف والتاء، في قولهم ائتتبت الجارية إذا لبست الإتب (ثوب يؤخذ فيشق في وسطه ثم تلقيه المرأة في عنقها من غير جيب ولا كمين)، انظر: لسان العرب، مادة أتب، ٢٠٥/١-٢٠٦، وتاج العروس، مادة (أتب)، ١٠/٢، والمعجم الوسيط مادة (أتب)، ص٤ .

(٨) استعمل العرب هذا الفعل مزيدًا بالألف والسين والتاء، ولم يستعملوا المجرد، فقالوا استأجز عن الوسادة: تنحى عنها، ولم يتكيء، واستأجز على الوسادة ونحوها اعتمد عليها بصدره. انظر:

بلغ عددها (٤٩٦).

وبذلك يكون عدد جذور الفعل الثلاثي المستعمل (٥٤٢٩) جذرًا، ناتج من جمع الأفعال غير المستعملة والأفعال التي لم يستعمل منها الثلاثي ثم طرحها من العدد الكلي للجذور.

وقد قسم الإحصاء الجذور المستعملة إلى ثلاثة أوزان باعتبار الماضي حسب القسمة التقليدية له، آخذًا في الاعتبار أن الفعل يتكون من الصامت والصائت، وبذلك يكون الجذر محتويًا على عدد من الأفعال تشترك في الصوامت، وتختلف في الصوائت، مثل الجذر (بشر)، الذي يحتوي على الأفعال (بشَرَ، بَشِرَ، بَشُرَ)، ومثل الجذر (صعق)، الذي يحتوي على الأفعال (صَعَقَ، وصعِقَ، صُعِقَ). وقد آثرت عند الإحصاء ترتيب الأفعال حسب الجذر لما بين الأفعال التي تنتمي إلى جذر واحد من صلات دلالية أشار إليها

لسان العرب مادة (أجز)، ٣٠٥/٥، تاج العروس مادة (أجز)، ٧/١٥، والمعجم الوسيط مادة (أجز)، ص٧.

(١) استعمل العرب هذا الفعل مزيدًا بالتضعيف، فقالوا: أَنَّبَهُ تَأْنِيبًا:عَنَّفَه ولاَمَه ووبَّخَه أَو بَكَّتَه. ولم يستعملوا المجرد منه، انظر: تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ٣٤٨/١٥، والصحاح، مادة (أنب)، ١٠٣/٢، معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩، مادة (أنب)، ١٤٣/١ .

(٢) استعمل العرب الفعل (أتحف)، فقالوا: أتحفه: أعطاه تحفة، انظر: تهذيب اللغة: مادة (تحف)، ٤/ ٢٥٧، لسان العرب، مادة (تحف)، ١٧/٩، وتاج العروس، مادة (تحف)، والمعجم الوسيط، مادة (تحف) ص٨٢.

(٣) استعلموه مزيدًا بالتضعيف، فقالوا: فلانٌ جنَّد الجنود: جمعها، انظر: الصحاح، مادة (جند)، ٢٢/٣، ولسان العرب مادة جند، ١٣٢/٣، واستعملوا: تجنَّد بزيادة التاء والتضعيف، فقالوا: وتَجنَّدَ: اتخذَ جُندًا. انظر: تاج العروس، مادة (جند) ٥٢٦/٧، واستعمل حديثًا بمعنى التصيير، وقد أقر مجمع اللغة العربية: جنَّد فلانًا: صيّره جنديا، انظر: المعجم الوسيط، مادة (جند)، ص١٣٩.

(٤) استعمل الفعل المزيد في معانٍ كثيرةٍ، فقالوا: دبّح فلان: حنى ظهره، أو نكس رأسه في المشي، انظر: اللسان، ٢/ ٤٣٢، والمعجم الوسيط: ٢٦٩.

النحاة في ثنايا حديثهم عن تلك الأفعال.

وقد بلغ عدد الأفعال التي على وزن (فعَلَ)، (٤٦٩٣) فعلا، والأفعال من الوزن (فعِلَ) (١٧٦٠) فعلا، والأفعال التي على وزن (فعُلَ) (٣٣١) فعلاً، والأفعال التي على وزن (فُعِلَ) (٣٥١) فعلاً.

الوزن الأول (فعَلَ) [1]

ينقسم هذا الوزن إلى ثلاثة أوزان باعتبار حركة عين المضارع على التفصيل الآتي:

١- فعَلَ يفعُلُ: بفتح عين الماضي وضم عين المضارع، وقد بلغ عدد هذه الأفعال (١٥٩٣) فعلاً، ويضم التنوعات الآتية:

الفعل السالم	٩٧٨	فعلا
الفعل المعتل	٦١٥	فعلا

٢- فعَل يفعِلُ بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، وقد بلغ عد هذه الأفعال (١٣٣٤) فعلاً، ويضم التنوعات الآتية:

الفعل السالم	٩٠٤	أفعالٍ
الفعل المعتل	٤٣٠	فعلاً

٣- فعَلَ يَفعَل، بفتح العين في الماضي وفتحها في المضارع، وقد بلغ عدد هذه الأفعال (١٢٠٥) فعلاً.

٤- فعَلَ يَفعُلُ ويَفعِلُ (بضم العين في المضارع وكسرها)، وقد بلغ عددها (٢٧٨) فعلاً.

٥- فعَلَ يَفعُلُ ويَفعِلُ ويَفعَلُ (بتثليث عين المضارع)، وقد بلغ عددها (١١) فعلاً

(١) تناولت الأفعال المضعفة في نقطة أخرى من البحث.

٦- فعَلَ، ولم تذكر المعاجم – صراحةً- عين مضارعه: أذَجَ، أشَكَ، أقَنَ، أوَاَ، بَدَسَ، تَطأَ، ثَفَنَ، ثَنَّ، ثَفَجَ، ثكَّ، حَبَصَ، حَقَصَ، حَنَرَ، دَفط، ذَرَمَ، سَبَنَ. وقد بلغ عددها (١٦) فعلاً.

الوزن الثاني: (فعِلَ)

ينقسم هذا الوزن إلى وزنين في المضارع هما:

١- فعِلَ يفعَلُ (بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع). وقد بلغ عدد الأفعال التي جاءت على هذا الوزن (١٧٦٠) فعلاً، منها: (١١٩٦) فعلاً مشتركًا مع (فعَلَ) في الجذر، (٥٦٤) فعلاً، غير مشترك معه.

٢- فعِلَ يفعِلُ، وقد جاء على هذا الوزن (٣٣) فعلاً، منها (١٤) فعلاً مشتركًا بين يفعِلُ، ويفعُلُ، و(١٩) لم يأت فيه إلا الكسر.

الوزن الثالث: فعُلَ

لهذا الفعل تنوع واحد في المضارع هو (يَفعُلُ)، وقد بلغ عدد أفعاله (٣٣٢) فعلاً، منها: (٢٨٧) فعلاً مشتركًا مع (فعَلَ) في الجذر، و(٤٥) فعلاً غير مشتركٍ مع (فعَلَ أو فعِلَ)، أي أن العرب استعملت من الجذر ما هو على وزن (فعُلَ) فقط.

الوزن الرابع: فُعِلَ

عدد الأفعال التي وردت عليه (٣٥١) فعلاً، منها (٣٣٦) استعمل العرب الفعل المبني للمجهول من خلال فعل مبني للمعلوم، و(١٥) فعلًا، لم يستعمل فيها إلا المبني للمجهول، ولم تذكر المعاجم أن العرب استعملت من هذه الأفعال مبنيًّا للمعلوم.

تحليل الإحصاء

يظهر الإحصاء نتائج قد تختلف مع النظرة التقليدية لهذه الأفعال؛ وذلك

لأن التحليل سيتخذ منطلقا آخر غير المبدأ الذي اعتمده النحاة عند معالجة هذه الأفعال. وهذه النتائج هي:

١ـ يظهر الإحصاء أن العربي قد آثر الفتحة في الماضي، يؤيد ذلك الفارق الكبير بين عدد أفعال الماضي المفتوح العين التي بلغت (٤٦٩٣) فعلا، والماضي المكسور العين (١٧٦٠)، والمضموم العين (٣٣٢). وأنه أيضًا قد آثر **الفتحة في المضارع** فبلغ عدد الأفعال التي كان يفتح فيها عين المضارع (٢٩٦٥) (باعتبار وزنين من أوزان النظرية النحوية التقليدية هما (فعَلَ يَفعَلُ)، و(فعِلَ يَفعَلُ)، والأفعال التي كان يضم فيها عين المضارع (١٩٢٥) (باعتبار وزنين أيضًا هما: فعَلَ يَفعُلُ، وفعُلَ يفعُلُ)، والأفعال التي كان يكسر فيها العين (١٣٦٧) (باعتبار الوزنين فعَلَ يفعِلُ، وفعِلَ يفعِلُ). ولكن النحاة – تحت تأثير مبدأ المخالفة الصوتية لم يشيروا إلى هذا الاتفاق، فقد نظروا إلى أوزان كل فعل في المضارع على حدته، وهذا بدوره يأخذنا للتحفظ على مبدأ المخالفة الصوتية، الذي تصوروا من خلاله أن العربي كان يقصد المخالفة الصوتية بين عين الماضي وعين المضارع لإفادة الأزمنة حسب تعبير ابن جني. والذي يطمئن إليه الباحث في تفسير هذه الظاهرة أن العربي كان يراعي قوانين تأليف الجملة بغض النظر عن ماضي هذه الأفعال منفردة، فعندما كان ينطق بـ(يَصنَعُ) (الذي ماضيه صَنَعَ) أو (يَشرَبُ) (الذي ماضيه شَرِبَ) كان يلاحظ عين المضارع فقط دون الماضي، ودلالة كل وزن؛ مراعيًا الحالات الإعرابية المختلفة التي يمكن أن يتخذها الفعل المضارع، وهنا تظهر عبقرية العربي في توخي الحركات المتماثلة والمتقاربة، والإكثار من استخدام الأفعال التي ينتقل خلال نطقها من الحركات الأثقل إلى الأخف، وعدم الإكثار من الأفعال التي ينتقل خلال نطقها من الحركات الأخف إلى الأثقل. ولنا أن نتأمل الجدول الآتي:

حالة الرفع	حالة النصب	حالة الجزم
يَفعَلُ	يَفعَلَ	يَفعَلْ
يَفعُلُ	يَفعُلَ	يَفعُلْ
يفعِلُ	يفعِلَ	يفعِلْ

ففي الحالة الأولى التي كان يستعمل فيها المضارع المفتوح العين (يَفعَل) كان العربي ينتقل من الفتحة إلى الضمة في حالة الرفع (يَفعَلُ)، وهما حركتان متقاربتان[1]. ومن الفتحة إلى الفتحة في حالة النصب (يفعَلَ)، وهما حركتان متماثلتان، وفي حالة الجزم كان ينتقل من الفتحة إلى السكون (عدم الحركة) (يَفعَلْ)؛ ولذلك جاءت هذه الحالة أكثر حالات المضارع نطقا. أما في الحالة الثانية التي يستعمل فيها المضارع المضموم العين (يَفعُل) فكان ينتقل من الضمة إلى الضمة (يَفعُلُ)، وهما متماثلتان، ومن الضمة (الأثقل) إلى الفتحة (الأخف) (يَفعُلَ)، ومن الضمة إلى السكون، فجاءت هذه الحالة وسطًا بين الحالتين. وفي الحالة الثالثة التي يستعمل فيها الفعل المكسور العين (يفعِل)، كان ينتقل من الكسرة إلى الضمة (يفعِلُ)، وهذه أصعب حالات النطق؛ ولذلك جاءت هذه الحالة أقل حالات المضارع نطقا؛ (لأنه انتقال من الأخف الذي هو الكسر إلى الأثقل الذي هو الضم)، ثم حالة النصب التي ينتقل فيها من (الكسرة الأثقل) إلى الفتحة الأخف، وحالة الجزم التي ينتقل من الكسرة (الأثقل) إلى

(١) تعد الفتحة أخف الحركات والضمة أثقلها؛ وذلك لأن الفتحة منفتحة عند النطق، أما الضمة فتمتاز بخاصيتين: خلفية ومستديرة، وهذه الخاصية المزدوجة تجعل نطقها أثقل من نطق الحركتين الأخريين، وقد أثبت علم الأصوات الحديث أن فتحة وفتحة أو ضمة وضمة أو كسرة وكسرة، تعتبران حركتين متماثلتين، وفتحة وضمة أو فتحة وكسرة تعتبران حركتين متجاورتين (متقاربتين)، وضمة وكسرة تعتبران حركتين متقابلتين (أو متنافرتين)، انظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، ط٣، ١٩٩٢، ص ٥٠-٥١ .

السكون (انعدام الحركة).

إن هذا التفسير لاستعمال انعربي وتفضيله الفتحة في الماضي، وأيضًا في المضارع، أكثر ملائمة للنتائج التي توصل إليه علم الأصوات الحديث، وأشد التصاقا بنتائج الإحصاء كذلك.

٢ـ أظهر الإحصاء أن (فعَلَ) الذي مضارعه (يَفعُلُ) أكثر من (يَفعِلُ)، وهذا يتعارض مع رأي أصحاب النظرة التقليدية التي ترى الكسر أكثر من الضم، ولعل ما دعاهم إلى ذلك كما أشار أبو علي الفارسي[١] أن الكسر أخف من الضم، فتوقعوا أن يكون الكسر أكثر أفعالاً، وقد أحس أبو علي الفارسي بعدم صحة هذه الفرضية فقال: [ولا سبيل لحصر ذلك فيعلم أيهما أكثر وأغلب] [٢]، وإن كان حسه اللغوي على صواب عندما قال [غير أننا كلما استقرينا باب فعَل المفتوح العين الذي يعتقب عليه المثالان يَفعِل بالكسر، ويَفعُل بالضم وجدنا الكسر فيه أفصح؛ وذلك للخفة كقولنا: خَفَقَ الفؤاد يَخْفِقُ بالكسر، ويَخْفُقُ بالضم،...][٣].

ويبدو للباحث أن سبب الخفة التي يحس بها الناطق في مثل هذه الأفعال هو عين الفعل الصامت؛ لأنه غالبًا ما يكون مخرج هذا الحرف من الجزء الأمامي من الجهاز النطقي، فإذا ما جاءت بعده الكسرة التي هي حركة أمامية[٤]، ومن حيز هذه الحروف أو قريبة منها كانت الكلمة أفصح، أما الضمة التي هي حركة خلفية فبعيدة عن حيز هذه الحروف، بالإضافة إلى الجهد الذي يقوم به الناطق عند ضم الشفتين، مما يجعل نطقها أصعب، فتبدو أقل فصاحة.

(١) انظر ص ٣، ٤ من البحث.

(٢) انظر: المخصص، ٢٧٦/٤.

(٣) المخصص: ٢٧٦/٤.

(٤) الكسرة حركة أمامية، والفتحة وسطية، والضمة خلفية. انظر: السابق، ص٥٠.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن محاولة تقعيد هذا الباب (فعَلَ يَفعُل ويَفعِل) من خلال الاتجاهات الأربعة التي انقسم إليها النحاة لا تخلو من مجافاة للواقع اللغوي، فإباحة الكسر فيما لا يعرف تحت دعوى أن الكسر أكثر من الضم لم يؤيده الإحصاء، وإباحة الوزنين فيما لا يعرف لا تؤيده دقة العربية، وقوة دلالتها على المراد؛ فالأمر ليس مجرد تنوع صوتي لعين المضارع بل قد يتعدى إلى كونه دلاليا أيضًا. وسبب هذه الاتجاهات فيما يرى البحث عدم وجود إحصاء من البداية يؤكد صدق الافتراضات أو عدمه.

٣ـ رصد الإحصاء احتمالات وجود صيغتين أو ثلاث صيغ لعين المضارع للفعل الماضي الواحد، وقد يكون سبب هذه الظاهرة الخلط بين مستوى الفصحى ومستوى اللهجات المختلفة أثناء عملية جمع اللغة من أفواه العرب، فالرواة جمعوا تلك الأفعال من لهجات مختلفة، ثم لم يراعوا هذا الاختلاف عند التنظيم، وأكبر دليل على ذلك أنهم لم يعزو تلك الصيغ إلى القبائل التي كانت تنطق بها على غرار ما فعلوا في أبواب نحوية كثيرة قاموا بتقعيدها إلا قليلاً مبثوثا في كتب اللغة لا يكوّن صورة عامة يمكن من خلالها استخلاص قاعدة موثوق بها في اشتقاق المضارع من الماضي[١]؛ فساهم ذلك في ظهور اضطراب وخلط عند وصف سلوك هذه الأفعال. ويبدو أن جامعي اللغة كان همهم الأول جمع هذه الحشد الهائل من الأفعال وتسجيله، ثم لم يتسن لهم ترتيب ما جمعوه أو تنظيمه خاصة أنهم كانوا يقومون بذلك بجهود فردية قد لا يتمكن أصحابها أحيانًا من استكمال ما بدؤوه بسبب العمر أو الظروف أو غير ذلك[٢].

(١) انظر: مصطلح المعجمية العربية، د. أنطوان عبدو، المكتبة العالمية للكتاب، ط١، ١٩٩١، ص١٤٠، والمراجع المثبتة هناك.

(٢) انظر: الاستدراك على المعاجم العربية، د. محمد حسن طبل، دار الفكر العربي، د.ط، د.ت. ص ١٥

ونتيجة لهذا الاضطراب في الجمع تارة، وفي الترتيب والتنظيم تارة أخرى ظهرت في المعاجم احتمالات وجود صيغتين للمضارع (فَعَلَ يَفْعُلُ ويَفْعِلُ) أو (فَعَلَ يَفْعَلُ ويَفْعُلُ) أو (فَعَلَ يَفْعَلُ ويَفْعِلُ)، وسأذكر هنا الأفعال التي جاءت على (فَعَلَ يَفْعُلُ ويَفْعِلُ)، تاركًا تفصيل بقية الاحتمالات للنقاط التالية. وقد بلغ عددها (٢٧٨) فعلاً، موزعة على أبواب المعجم، وهي:

(أَبَتَ، أَبَدَ، أَبَرَ، أَبَضَ، أَبَقَ، أَبَلَ، أَبَنَ، أَثَرَ، أَثَمَ، أَجَرَ، أَجَلَ، أَجَنَ، أَرَكَ، أَسَنَ، أَشَبَ، أَطَرَ، أَفَلَ، أَلَبَ، أَلَكَ، أَنَفَ، أَهَلَ، آرَ، بَتَكَ، بَتَلَ، بَجَسَ، بَذَلَ، بَرَأَ، بَرَضَ، بَزَمَ، بَشَكَ، بَطَرَ، بَطَشَ، ثَقَلَ، ثَلَدَ، ثَمَكَ، ثَبَجَ، ثَجَمَ، جَبَلَ، جَثَمَ، جَخَفَ، جَدَبَ، جَدَلَ، جَرَسَ، جَرَشَ، جَزَرَ، جَفَرَ، جَفَلَ، جَلَبَ، جَمَشَ، جَنَبَ، حَبَكَ، حَتَرَ، حَجَزَ، حَجَلَ، حَدَرَ، حَذَلَ، حَرَسَ، حَرَصَ، حَرَضَ، حَرَقَ، حَزَرَ، حَسَدَ، حَسَرَ، حَشَدَ، حَشَرَ، حَشَمَ، حَصَدَ، حَظَلَ، حَفَنَ، حَقَنَ، حَلَبَ، حَلَجَ، خَلَسَ، خَتَلَ، خَتَنَ، خَدَجَ، خَدَمَ، خَزَقَ، خَرَزَ، خَرَطَ، خَرَقَ، خَشَفَ، خَطَرَ، خَفَدَ، خَفَرَ، خَفَقَ، خَلَبَ، خَلَدَ، خَمَرَ، خَمَشَ، خَمَطَ، خَنَسَ، دَبَلَ، دَفَقَ، دَقَمَ، دَكَلَ، دَلَجَ، دَمَسَ، دَمَقَ، دَنَقَ، دَبَرَ، ذَرَقَ، ذَمَلَ، ذَنَبَ، رَبَطَ، رَبَلَ، رَتَقَ، رَتَكَ، رَجَسَ، رَدَسَ، رَزَمَ، رَسَفَ، رَسَنَ، رَشَفَ، رَطَسَ، رَفَتَ، رَفَسَ، رَفَضَ، رَكَزَ، رَمَزَ، رَمَسَ، رَمَشَ، رَمَضَ، زَبَرَ، رَبَقَ، زَرَتَ، زَرَدَ، زَمَرَ، زَمَقَ، زَمَلَ، سَبَرَ، سَبَقَ، سَبَكَ، سَتَرَ، سَتَهَ، سَدَلَ، سَلَتَ، سَمَتَ، سَنَفَ، شَبَرَ، شَتَمَ، شَذَبَ، شَرَطَ، شَطَرَ، شَكَدَ، شَمَسَ، شَمَلَ، شَنَفَ، شَنَقَ، صَلَبَ، ضَبَطَ، ضَزَنَ، ضَمَدَ، ضَمَزَ، طَمَسَ، ظَلَفَ، عَتَبَ، عَتَلَ، عَتَنَ، عَثَرَ، عَدَنَ، عَذَرَ، عَذَقَ، عَذَلَ، عَرَتَ، عَرَجَ، عَرَسَ، عَرَشَ، عَرَمَ، عَرَنَ، عَزَبَ، عَزَفَ، عَسَجَ، عَسَرَ، عَسَلَ، عَصَلَ، عَطَسَ، عَطَنَ، عَظَبَ، عَكَفَ، عَكَلَ، عَلَطَ، عَلَكَ، عَلَنَ، عَمَرَ، عَنَجَ، عَنَدَ، عَنَسَ، عَهَنَ، غَبَقَ، غَدَرَ، غَضَنَ، غَلَفَ، غَمَصَ، غَمَضَ، غَنَظَ، فَتَرَ، فَتَقَ، فَتَكَ، فَرَشَ، فَرَقَ، فَسَدَ، فَسَرَ، فَسَقَ، فَطَرَ، فَقَرَ، فَلَجَ، قَبَرَ، قَتَرَ، قَدَرَ، قَرَتَ، قَرَشَ، قَرَنَ، قَشَرَ، قَطَفَ، قَطَلَ، قَفَطَ، قَلَزَ، قَمَصَ، قَمَطَ،

قَنَطَ، كَبَدَ، كَتَبَ، كَدَمَ، كَرَثَ، كَرَفَ، كَفَلَ، كَنَسَ، كَنَظَ، لَتَزَ، لَثَمَ، لَتَزَ، لَسَدَ، لَطَهَ، لَقَسَ، لَقَصَ، لَمَزَ، لَمَسَ، مَرَقَ، مَزَقَ، مَسَكَ، مَشَطَ، مَقَطَ، مَلَشَ، نَبَطَ، نَتَغَ، نَتَقَ، نَثَرَ، نَجَبَ، نَحَتَ، نَخَرَ، نَذَرَ، نَسَبَ، نَسَجَ، نَسَرَ، نَسَلَ، نَشَدَ، نَشَزَ، نَشَصَ، نَشَلَ، نَضَفَ، نَطَفَ، نَغَضَ، نَفَثَ، نَفَجَ، نَفَرَ، نَقَزَ، نَكَشَ، نَقَصَ، نَكَلَ، هَبَطَ، هَجَنَ، هَدَرَ، هَذَرَ، هَرَتَ، هَرَجَ، هَرَشَ، هَمَلَ).

وقد اختلفت المعاجم العربية عند عرض هذا الباب، فأحيانًا نجد معجمًا يكتفي بوجه واحد (يَفْعِل أو يَفْعُل)، وأحيانًا نجد معجمًا يورد الوجهين بدون فصل بين الفصحى واللهجات، وأحيانًا نجد معجمًا يورد الوجهين بوصف يوضح مستوى الفصحى من مستوى اللهجات كقولهم هي (اللغة العلوية أو العليا أو لغة قليلة أو لغة ضعيفة، لغة لبني فلان)، ولكنه لا يستمر على طريقته في كل الأفعال. وأحيانًا نجد معجمًا لا يذكر ضبط العين أصلا. ساهم هذا الاختلاف بين المعاجم المختلفة في إضفاء قدر أكبر من الاضطراب عند المستعمل خاصة في عصرنا. ولنا أن نراجع مواد مثل: بتك، بطش، حسد، حشر، ربط، لنتأكد من أن المعاجم العربية يظهر فيها الاضطراب واضحًا عند عرض هذا الباب.

٤- أن (فَعَلَ يَفْعَلُ) جاءت فيه العين أو اللام حرف حلق، إلا أفعالاً جاءت شاذة من ثلاث نواح:

أ- أفعال عينها أو لامها حرف حلق ولم ينطق العرب عين مضارعها بالفتح، وقد بلغت هذه الأفعال (٦١)، وهي:

أَخَذَ يَأْخُذ، أَزَحَ يَأْزِح، أَفَخَ يأفِخُ، أَمَحَ يَأْمِح، وأَمَهَ يَأْمُه، وأَنَحَ يَأْنِح، وأَنَهَ يَأْنِه، وأَهَلَ يَأْهِل ويَأْهُلُ، وبَتَعَ يَبْتِع، وبَخَتَ يَبْخُت، وبَرَحَ يَبْرُح، وبَرَخَ يَبْرِخُ، وبَزَعَ يَبْزُع، وبَغَضَ يَبْغُض، وبَلَغَ يَبْلُغ، وتَسَعَ يَتْسِع، وجَهَنَ يَجْهُن، ودَخَسَ يَدْخُس، ودَخَلَ يَدْخُل، ودَهَنَ يَدْهُنُ، ورَتَخَ يَرْتُخ، ورَجَعَ يَرْجِعُ، ورَجَهَ يَرْجِهُ،

ورَخَفَ يَرْخِف، ورَعَنَ يَرْعُن، وزَتَخَ يَزْتُخُ، وزَعَمَ يَزْعُم، وزَلَخَ يَزْلِخ، وزَلَغَ يَزْلُغ، وسَبَغَ يَسْبُغ، وسَخَنَ يَسْخُن، وسَعَلَ يَسْعُل، وسَغَبَ يَسْغُب، وشَجَعَ يَشْجُع، وشَخَرَ يَشْخِرُ، وشَرَخَ يَشْرُخ، وشَعَرَ يَشْعُر، وشَغَرَ يَشْغُر، وصَبَغَ يَصْبُغ، وصَرَخَ يَصْرُخ، وصَغَرَ يَصْغُر، وصَمَخَ يَصْمُخ، وطَلَعَ يَطْلُع، وطَهَرَ يَطْهُر، وفَحَشَ يَفْحُشُ، وقَحَبَ يَقْحُب، وقَحَمَ يَقْحُمُ، وقَعَدَ يَقْعُد، ولطَهَ يَلْطَه، ولغَزَ يَلْغُزُ، ومَخَنَ يَمْخُن، ونَأقَ يَنْئِق، ونَبَخَ يَنْبُخُ، ونَبَغَ يَنْبُغ، ونَتَخَ يَنْتُخ، ونَتَغَ يَنْتُغ ويَنْتِغ، ونَحَتَ يَنْحِت ويَنْحُتُ، ونَحَطَ يَنْحِط، ونَخَرَ يَنْخُر ويَنْخِر، ونَغَضَ يَنْغُض ويَنْغِض، ونَفَخَ يَنْفُخُ.

ب- أفعال تعددت فيها احتمالات ضبط العين في المضارع، وبلغت (٧٠) فعلاً، هي:

بَذَخَ يَبْذَخُ ويبذُخ، بَرَأَ يَبْرَأ ويَبْرُؤ، جَخَفَ يجْخُفُ ويَجْخِف، جَفَخَ يَجْفَخُ ويَجْفِخُ، دَخَنَ يَدْخُن ويَدْخَنُ، رَبَعَ يَرْبَعُ ويَرْبِعُ، رَحَضَ يَرْحَضُ ويَرْحُضُ، رَخَمَ يَرخَمُ ويَرْخُمُ، رَضَعَ يَرْضَعُ ويَرْضِعُ، رَعَدَ يَرْعَد ويَرْعُد، رَعَفَ يَرْعُف ويَرْعَف، زَأَرَ يَزْأَرُ ويَزْئِرُ، زَحَرَ يَزْحَرُ ويَزْحِرُ، سَعَطَ يَسْعَطُ ويَسْعُطُ، سَلَخَ يَسْلَخُ ويَسْلُخ، سَنَعَ يَسْنُع ويَسْنَع، شَحَبَ يَشْحَبُ ويَشْحُب، شَحَجَ يَشْحَجُ ويَشْحِجُ، شَحَنَتْ الكِلاب تَشْحَن وتَشْحُنُ، شَخَبَ يَشْخَبُ ويَشْخُبُ، شَهَقَ يَشْهَقُ ويَشْهُقُ، شَهَمَ يَشْهَمُ ويَشْهُمُ، صَعَطَ يَصْعَطُ ويَصْعُطُ، صَلَحَ يَصلَحُ ويَصْلُحُ، صَمَحَ يَصْمَح ويَمْصِح، صَهَلَ يَصْهَل ويَصْهِل، ضَمَخَ يَضْمَخ ويَضْمُخُ، طَبَخَ يَطْبَخ ويَطْبُخ، طَعَنَ يَطْعَن ويَطْعُن، فَرَغَ يَفْرَغ ويَفْرُغ، فَغَرَ يَفْغَر ويَفْغُر، فَقَعَ يَفْقَع ويَفْقُع، قَرَأَ يَقْرَأ ويَقْرُؤ، كَحَلَ يَكْحَل ويَكْحُل، كَهَنَ يَكْهَن ويَكْهُن، لخَبَ يَلْخَب ويَلْخُب، مَتَعَ يَمْتَع ويَمْتُع، مَخَرَ يَمْخَر ويَمْخُر، مَضَغَ يَمْضَغ ويَمْضُغ، مَلَحَ يَمْلَح ويَمْلِح، مَنَحَ يَمْنَح ويَمْنِح، مَهَنَ يَمْهَن ويَمْهُن، نَأَتَ يَنْأَت ويَنْئِت، نَأَجَ يَنْأَج ويَنْئِج، نَأَمَ يَنْأَمُ ويَنْئِم، نَبَحَ يَنْبَح ويَنْبِح، نَجَعَ يَنْجَع ويَنْجِع، نَحَبَ يَنحَب ويَنْحِب، نَحَلَ يَنْحَل ويَنْحُل، نَخَصَ يَنْخَص ويَنْخُص، نَخَفَ يَنْخَف ويَنْخُف، نَزَغَ يَنْزَغ

ويَنْزِغ، نَضَحَ يَنْضَح ويَنْضِح، نَطَحَ يَنْطَح ويَنْطِح، نَعَبَ يَنْعَب ويَنْعِب، نَعَرَ يَنْعَر ويَنْعِر، نَعَسَ يَنْعَس ويَنْعُس، نَغَبَ يَنْغَب ويَنْغِب، نَغَرَ يَنْغَر ويَنْغِر، نَغَقَ يَنْغَق ويَنْغِق، نَغَمَ يَنْغَم ويَنْغِم، نَكَحَ يَنْكَح ويَنْكِح، نَكَهَ يَنْكَه ويَنْكِه، نَهَدَ يَنْهَد ويَنْهُد، نَهَشَ يَنْهَش ويَنْهِش، هَلَكَ يَهْلَك ويَهْلِك، هَمَعَ يَهْمَع ويَهْمُع، هَنَأَ يَهْنَأ ويَهْنِئ، وَزَعَ يزَع ويَزَع، يَنَعَ يَيْنَعُ ويَيْنِع.

ج- أفعال ليس عينها أو لامها حرف حلق، وجاءت مفتوحة العين في المضارع:

اختلف النحاة في عدد الأفعال التي جاءت شاذة من حيث إن عينها أو لامها ليسا حرف حلق ومع ذلك جاءت مفتوحة العين في المضارع، فرأى سيبويه أن هذه الحالة متمثلة في فعل واحد هو (أَبَى يَأْبَى)، وقد احتج له في الكتاب، وعلق على ذلك قائلا ((ولا نعلم إلا هذا الحرف)) [(١)]، وقال في موضع آخر: ((وأما جبى يجبى وقلى يقلى فغير معروفين إلا من وجيهٍ ضعيف؛ فلذلك أمسك عن الاحتجاج لهما وكذلك عضضت تعض غير معروف)) [(٢)]، وزاد أبو عمرو الشيباني رَكَنَ يَرْكَنُ، وخالفه أهل العربية الفراء وغيره على حد تعبير ابن السكيت[(٣)]؛ لأنه ((خلاف ما عليه أبنية الأفعال في السالم)) [(٤)]. وزاد الأزهري رواية عن ثعلب: قلا يقلى، غشى يغشى، شجى يشجى، وزاد المبرد جبى يجبى[(٥)]، ونقل ابن سيده في المخصص أفعالاً مثل: هَلَكَ يهلك[(٦)]، وقد أوصلها بعضهم إلى سبعة عشر فعلا[(٧)].

(١) انظر: كتاب سيبويه، ١٠٥/٤.

(٢) السابق: ١٠٦/٤ .

(٣) إصلاح المنطق: ٢١٧-٢١٨ .

(٤) تهذيب اللغة: ١٠٨/١٠ .

(٥) السابق: ٤٣٤/١٥ .

(٦) المخصص، باب السلاح، ٧٦/٢ .

(٧) انظر: تاج العروس، مادة أبى، ٩/٣٧-١٠ .

وقد رأى ابن جني أن هذا من (تراكب اللغات)، وعقد فصلا في الخصائص يشرح فيه رأيه في هذه الأفعال فقال: « وإذا ثبت وجوبُ خلافِ صيغة الماضي صيغة المضارع وجب أن يكون ما جاء من نحو سَلا يَسْلَى، وقلىْ يَقلى ونحو ذلك، مما التقت فيه حركتا عينيه منظورًا في أمره، ومحكومًا عليه بواجبه. فنقول: إنهم قد قالوا: قليتَ الرجل وقليته. فمن قال: (قليته) فإنه يقول: (أقليه)، ومن قال (قلِيته) قال: (أقلاه). وكذلك من قال: (سَلوته) قال: (أسلوه)، ومن قال (سلِيْته) قال: (أسْلاه)، ثم تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمه إلى لغته، فتركبت هناك لغة ثالثة، كأن من يقول (سلا) أخذ مضارع من يقول (سلى)، فصار في لغته سلا يَسْلى» [1].

قد يكون هذا التصور بحاجة إلى نظر فالعربي الذي يعتز بلغته داخل حدود قبيلته من الصعب عليه تغييرها حتى وإن اختلط بعضهم ببعض، ثم إن المختلطين لماذا لم يأخذوا اللغة المقتبسة كما هي، لماذا لجأوا إلى تركيب لغة ثالثة كانت ستبدو غريبة عليه في قبيلته أولاً، وفي القبيلة التي تأثر بها ثانيًا، ثم إذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يعز النحاة هذه الظواهر الشاذة إلى القبائل التي كانت تنطق بها؟

محاولة لتقعيد الأفعال الثلاثية

عَدَّ النحاة فاء الفعل حرفًا (مماتًا)؛ لأنه يُسَكَّنُ دائما في المضارع؛ وذلك انطلاقا من المبدأ الذي اعتمدوه لتقعيد الأفعال الثلاثية، وهو مبدأ المخالفة الصوتية بين عين الماضي وعين المضارع؛ وكان من نتيجة ذلك أنهم لم يشيروا لسماته الصوتية، ولا لتأثيره على عين الفعل، بل أهملوه، وانصب اهتمامهم على العين فقط. وتكمن أهمية فاء الفعل في ملاحظة أمرين:

(١) الخصائص: ١/٣٧٧.

الأول: أن الأفعال التي فاؤها حرف حلق أو حرف لهوي (القاف) أو حرف من أقصى الحنك (الكاف)، تكثر فيها الأفعال مكسورة العين (يَفعِل)؛ وذلك لأنه غالبًا ما يكون حرف العين حرفًا يُسْتَخْدَمُ الجزء الأمامي من جهاز النطق في نطقه، كَأنْ يكون شفويًا أو أسنانيًا، أو أسنانيًا لثويًا، أو لثويًا، فكان العربي يفضل الكسرة التي هي من حيز هذه الحروف.

أما الأفعال التي فاؤها من المخارج الأمامية للجهاز النطقي (الحروف الشفوية، أو الشفوية الأسنانية، أو الأسنانية، أو اللثوية، أو الأسنانية اللثوية) فتكثر فيها الأفعال مضمومة العين (يَفعُل)؛ وذلك لأنه غالبًا ما يكون عين الفعل من الحروف الحلقية أو اللهوية أو الحنكية القصية؛ فكان العربي يفضل لها الضمة التي هي حركة خلفية.

الثاني: أن الأفعال التي فاؤها حرف حلق يندر [1] أن يكون عينها حرف حلق، مما أدى إلى قلة الأفعال مفتوحة العين في مضارع هذه الأفعال (يَفعَل).

كان من نتيجة ملاحظة سلوك فاء الفعل بالوصف السابق إظهار أن الأفعال مكسورة العين غالبة في أبواب معجمية معينة، بينما الأفعال مضمومة العين غالبة في أبواب أخرى. وسوف انطلق من هذه الملاحظة لإحصاء واستخراج الأفعال الأقل في كل باب من أبواب المعجم، والإشارة إلى أن بقية أفعال الباب تلزم الضم أو الكسر على التفصيل الآتي:

١- **باب الهمزة:** الهمزة حرف حلقي؛ ولذلك نجد أن الكسر يغلب على عين المضارع في هذا الباب؛ ومن ثم فإن الأفعال التي جاءت على (يَفعُل) بالضم تمثل العدد الأقل من حيث الكم (بالنسبة من الصحيح السالم) [2]، إذ بلغ عددها (١٧) فعلاً، هي: أَكَلَ، أَمَرَ، أَخَذَ، أَمَلَ، أَصَدَ، أَدَنَ، أَرَثَ، أَرَنَ، أَصَلَ،

(١) سأستعمل الندرة والغلبة استعمالاً مقننًا يعتمد على الإحصاء.

(٢) سنتتبع وسيلة أخرى لتقعيد المضعف.

أكَدَ، أكَرَ، أبَشَ، أجَدَ، أرَشَ، أزَرَ، أمَهَ، أنَكَ.

وسيتبع البحث التقعيد نفسه مع بقية الحروف الحلقية (الحاء، الخاء، العين، الغين، الهاء)، وكذلك الحروف اللهوية (القاف)، والحنكية القصية (الكاف).

٢- **باب الباء:** حرف شفوي؛ ولذلك نجد أن الضم يغلب على عين مضارع أفعاله، ومن ثم فإن الأفعال التي جاءت على (يفعِل) تمثل العدد الأقل، إذ بلغ عددها (ثمانية) أفعال هي: بَجَمَ، بَرَخَ، بَسَتَ، بَسَمَ، بَشَقَ، بَصَمَ، بَضَكَ، بَلَتَ. وسيتبع البحث التقعيد نفسه مع بقية الحروف.

٣- **باب التاء:** ما جاء على (يفعِل) ثلاثة أفعال هي: تَبَنَ، تَرَزَ، تَسَعَ

٤- **باب الثاء:** ما جاء على (يفعِل) ثلاثة عشر فعلاً هي: ثَبَقَ، ثَبَنَ، ثَرَبَ، ثَرَمَ، ثَفَرَ، ثَقَنَ، ثَلَبَ، ثَلَثَ، ثَلَدَ، ثَلَطَ، ثَلَمَ، ثَمَجَ، ثَمَنَ.

٥- **باب الجيم:** ما جاء على (يفعِل) أربعة وعشرون فعلاً هي: جَبَذَ، جَبَشَ، جَتَطَ، جَدَشَ، جَدَفَ، جَذَبَ، جَذَفَ، جَذَمَ، جَرَضَ، جَرَمَ، جَزَلَ، جَزَمَ، جَفَشَ، جَلَتَ، جَلَدَ، جَلَزَ، جَلَسَ، جَلَطَ، جَلَقَ، جَلَمَ، جَمَزَ، جَنَزَ، جَنَفَ، جَنَقَ.

٦- **باب الحاء:** الحاء حرف حلقي؛ ولذلك نجد أن الكسر يغلب على عين المضارع في هذا الباب. ومن ثم فإن الأفعال التي جاءت على (يفعُل) بالضم تمثل العدد الأقل من حيث الكم، إذ بلغ عددها (٥١) فعلاً، هي: حَبَرَ، حَبَشَ، حَبَلَ، حَتَشَ، حَتَلَ، حَثَمَ، حَجَبَ، حَجَرَ، حَجَمَ، حَجَلَ، حَدَثَ، حَدَرَ، حَدَسَ، حَرَبَ، حَرَتَ، حَرَثَ، حَرَجَ، حَرَزَ، حَرَكَ، حَرَنَ، حَزَبَ، حَزَدَ، حَزَنَ، حَسَبَ، حَسَلَ، حَسَنَ، حَشَطَ، حَشَلَ، حَصَبَ، حَصَرَ، حَصَفَ، حَصَلَ، حَضَجَ، حَضَرَ، حَضَنَ، حَطَرَ، حَظَلَ، حَفَتَ، حَفَضَ، حَقَبَ، حَقَفَ، حَكَشَ، حَكَلَ، حَكَمَ، حَلَزَ، حَلَطَ، حَلَكَ، حَلَمَ، حَمَرَ، جَمَشَ، حَمَصَ، حَمَضَ، حَنَطَ.

٧- **باب الخاء:** ما جاء على (يفعُل) ثمانية وعشرون فعلاً هي: خَبَتَ،

خَبَجَ، خَبَرَ، خَبَسَ، خَبَشَ، خَبَلَ، خَتَرَ، خَثَرَ، خَدَبَ، خَدَرَ، خَدَلَ، خَرَبَ، خَرَتَ، خَرَجَ، خَرَسَ، خَرَصَ، خَرَفَ، خَرَزَ، خَزَنَ، خَسَلَ، خَشَقَ، خَشَلَ، خَصَرَ، خَصَلَ، خَضَلَ، خَضَنَ، خَطَبَ، خَفَتَ، خَفَشَ، خَلَصَ، خَلَفَ، خَلَقَ، خَمَدَ، خَمَصَ، خَمَلَ، خَمَدَ، خَنَثَ، خَنَقَ.

٨- **باب الدال:** ما جاء على (يفعِل) ثمانية أفعال هي: دَبَشَ، دَبَقَ، دَرَمَ، دَفَضَ، دَقَنَ، دَلَثَ، دَلَظَ، دَلَفَ.

٩- **باب الذال:** ما جاء على (يفعِل) خمسة أفعال هي: ذَرَفَ، ذَفَطَ، ذَقَطَ، ذَمَتَ، ذَمَطَ.

١٠- **باب الراء:** ما جاء على (يفعِل) ستة عشر فعلا هي: ربت، ربض، رتم، رثم، رَثَنَ، رَجَعَ، رَجَهَ، رَدَجَ، رَدَمَ، رَزَفَ، رَضَفَ، رَضَمَ، رَضَنَ، رَقَدَ، رَقَزَ، رَمَدَ.

١١- **باب الزاي:** ما جاء على (يفعِل) عشرة أفعال هي: زَبَطَ، زَبَلَ، زَبَنَ، زَرَطَ، زَرَمَ، زَفَرَ، زَفَنَ، زَلَجَ، زَلَخَ، زَلَطَ.

١٢- **باب السين:** ما جاء على (يفعِل) أحد عشر فعلا هي: سَدَرَ، سَرَقَ، سَفَدَ، سَفَرَ، سَفَقَ، سَفَكَ، سَفَنَ، سَقَدَ، سَلَمَ، سَمَتَ، سَدَفَ.

١٣- **باب الشين:** ما جاء على (يفعِل) أحد عشر فعلا هي: شَبَكَ، شَتَلَ، شَخَرَ، شَدَفَ، شَرَزَ، شَرَمَ، شَزَرَ، شَفَرَ، شَفَنَ، شَمَدَ، شَمَطَ.

١٤- **باب الصاد:** ما جاء على (يفعِلُ) أربعة عشر فعلا هي: صَبَرَ، صَبَنَ، صَدَفَ، صَدَمَ، صَرَفَ، صَرَمَ، صَقَدَ، صَفَرَ، صَفَقَ، صَفَنَ، صَلَتَ، صَلَدَ، صَلَفَ، صَلَمَ.

١٥- **باب الضاد:** ما جاء على (يَفعِل) عشرة أفعال هي: ضَبَثَ، ضَبَزَ، ضَدَنَ، ضَرَبَ، ضَرَسَ، ضَرَطَ، ضَفَدَ، ضَفَسَ، ضَفَنَ، ضَمَسَ.

١٦- **باب الطاء:** ما جاء على (يَفعِل) عشرة أفعال هي: طَبَنَ، طَرَسَ،

طرَفَ، طسَمَ، طفَرَ، طفَسَ، طلَسَ، طمَثَ، طمَرَ، طفَشَ.

١٧- **باب الظاء**: ما جاء على (يفعِلُ) فعلان هما: ظفَرَ، ظلَمَ.

١٨- **باب العين**: ما جاء على (يفعُل) ستة وثلاثون فعلاً هي: عَبَدَ، عَبَرَ، عَبَسَ، عَبَكَ، عَبَنَ، عَتَلَ، عَثَنَ، عَجَمَ، عَدَرَ، عَرَثَ، عَرَدَ، عَرَقَ، عَرَكَ، عَزَبَ، عَزَطَ، عَشَرَ، عَشَنَ، عَصَلَ، عَضَدَ، عَضَرَ، عَطَبَ، عَظَلَ، عَظَمَ، عَفَزَ، عَقَلَ، عَقَبَ، عَقَشَ، عَقَمَ، عَكَبَ، عَكَزَ، عَلَبَ، عَلَجَ، عَلَقَ، عَنَزَ، عَنَكَ، عَهَنَ.

١٩- **باب الغين**: ما جاء على (يفعُل) ثلاثة وعشرون فعلاً هي: غَبَرَ، غَبَسَ، غَتَمَ، غَثَرَ، غَثَمَ، غَدَفَ، غَدَمَ، غَرَبَ، غَرَفَ، غَسَرَ، غَسَمَ، غَسَنَ، غَشَقَ، غَطَلَ، غَفَلَ، غَلَتَ، غَلَسَ، غَلَمَ، غَمَرَ، غَمَضَ، غَمَقَ، غَمَلَ، غَمَنَ.

٢٠- **باب الفاء**: ما جاء على (يفعِل) ثمانية وعشرون فعلاً هي: فَتَشَ، فَتَلَ، فَتَنَ، فَدَرَ، فَدَشَ، فَدَمَ، فَرَجَ، فَرَزَ، فَرَسَ، فَرَصَ، فَرَضَ، فَشَجَ، فَشَقَ، فَصَدَ، فَصَلَ، فَصَمَ، فَطَرَ، فَطَسَ، فَطَمَ، فَقَدَ، فَقَسَ، فَقَصَ، فَكَرَ، فَلَتَ، فَلَذَ، فَلَقَ، فَنَسَ، فَنَقَ.

٢١- **باب القاف**: ما جاء على (يفعُل) ستة وعشرون فعلاً هي: قَبَلَ، قَتَبَ، قَتَلَ، قَتَنَ، قَحَبَ، قَحَمَ، قَدَمَ، قَدَرَ، قَذَلَ، قَرَبَ، قَرَثَ، قَرَزَ، قَرَصَ، قَرَطَ، قَزَبَ، قَشَدَ، قَصَرَ، قَطَجَ، قَطَرَ، قَطَنَ، قَعَدَ، قَفَرَ، قَلَشَ، قَمَدَ، قَنَتَ، قَنَدَ.

٢٢- **باب الكاف**: ما جاء على (يفعُل) ستة وعشرون فعلاً هي: كَبَثَ، كَبَرَ، كَتَبَ، كَتَلَ، كَتَمَ، كَثَرَ، كَدَجَ، كَدَرَ، كَدَنَ، كَرَبَ، كَرَدَ، كَرَطَ، كَرَمَ، كَسَدَ، كَصَلَ، كَظَبَ، كَظَرَ، كَفَرَ، كَمَدَ، كَمَرَ، كَمَسَ، كَمَشَ، كَمَنَ، كَنَدَ، كَنَشَ، كَنَفَ.

٢٣- **باب اللام**: ما جاء على (يفعِل) أربعة عشر فعلا هي: لَبَزَ، لَبَسَ، لَبَطَ، لَبَنَ، لَتَدَ، لَثَدَ، لَثَطَ، لَدَمَ، لَصَمَ، لَطَمَ، لَفَتَ، لَفَظَ، لَفَقَ، لَقَمَ.

٢٤- **باب الميم**: ما جاء على يفعِل سبعة أفعال هي: مَتَسَ، مَتَشَ، مَرَتَ،

مَطَسَ، مَكَسَ، مَلَتَ، مَلَكَ.

٢٥- **باب النون**: ما جاء على (يفعِل) أربعون فعلا هي: نَأَقَ، نَبَذَ، نَبَرَ، نَبَزَ، نَبَسَ، نَبَصَ، نَبَضَ، نَتَخَ، نَتَسَ، نَتَشَ، نَتَفَ، نَتَكَ، نَتَلَ، نَتَنَ، نَتَجَ، نَثَمَ، نَجَذَ، نَحَطَ، نَحَمَ، نَدَفَ، نَزَبَ، نَزَفَ، نَزَقَ، نَزَلَ، نَسَفَ، نَسَلَ، نَسَمَ، نَشَجَ، نَشَطَ، نَصَبَ، نَصَتَ، نَضَدَ، نَطَقَ، نَظَمَ، نَفَتَ، نَفَزَ، نَفَصَ، نَفَطَ، نَقَمَ، نَمَسَ.

٢٦- **باب الهاء**: ما جاء على (يفعُل) ثلاثة وعشرون فعلا هي: هَبَثَ، هَبَرَ، هَجَدَ، هَجَرَ، هَجَفَ، هَجَلَ، هَذَفَ، هَرَبَ، هَرَزَ، هَرَسَ، هَرَضَ، هَزَلَ، هَشَرَ، هَشَلَ، هَطَسَ، هَلَدَ، هَمَجَ، هَمَدَ، هَمَذَ، هَمَكَ، هَنَدَ، هَمَشَ، هَجَمَ.

٢٧- **باب الواو**: مطرد الكسر.

٢٨- **باب الياء**: جاءت ثلاثة أفعال بالكسر هي: يَتَمَ، يَسَرَ، يَعَرَ.

العدد الكلي لهذه الأفعال هو (٤٧٤) فعلاً، منها ما مستعمل وما هو غير مستعمل، وقد آثرت إحصاء جميع الأفعال إظهارًا لاطرادًا للقاعدة.

أما الأفعال التي عرضت لها المعاجم احتمالان أو ثلاثة فيتم اتباع التفصيل الآتي معها:

١- الأفعال التي لعين مضارعها احتمالان مما جاءت على (يفعِل) و(يفعُل) [١] يتم الاحتمال الذي يجعل هذه الأفعال مندرجة تحت أبوابها المعجمية بالتفصيل السابق، فمثلاً: الفعل (حَبَكَ) نختار له احتمال الضم؛ لأن باب الحاء يغلب عليه الضم، وهكذا لبقية الأفعال.

٢- أما الأفعال التي لعين مضارعها احتمالان مما جاءت على (يفعَل) مع (يفعُل) أو (يفعِل) مما عينه أو لامه حرف حلق[٢] (٧٠) فعلا يتم اختيار احتمال الفتح ضمانًا للاطراد في الباب.

---

(١) انظر ص ١٣ من البحث.

(٢) انظر ص ١٤ من البحث

٣- الأفعال التي لامها أو عينها حرف حلق ولم ينطقها العرب بفتح المضارع[١] (٦١ فعلاً)، فيجب أن ينص عليها وتُحفظ؛ لأنها أفعال شاذة عن بابها.

إذا كانت حركة العين قد حملت تنوعات صوتية فقط في كل ما سبق فإن هناك أفعالاً تحمل عين مضارعها تنوعات صوتية ودلالية؛ فمثلا: الفعل (هدف) قد يأتي مضارعه على (يهدِف) وهنا قد يحمل استعمالاً دلاليا معينًا، أو (يهدُف)، فيحمل استعمالاً دلاليًا آخر، وهذا النوع من الأفعال لا تعرف استعمالاته إلا باستشارة المعاجم اللغوية، وقد أحصى البحث[٢] هذه الأفعال فبلغت (٤٧) فعلاً هي:

أبَلَ، أدَمَ، أرَخَ، بَثَعَ، بَلَجَ، ثَمَنَ، حَرَفَ، حَرَقَ، حَلَقَ، حَنَطَ، خَمَسَ، رَدَمَ، رسَمَ، رعَدَ، زَبَدَ، زَلَخَ، سَدَسَ، سَقَن، شَغَرَ، صَبَرَ ، صَلَتَ، عَجَزَ، عَرَفَ، عَرَقَ، عَشَرَ، عَصَدَ، عَضَدَ، عَهَن، غَرَزَ، غَشَمَ، غَضَرَ، غَمَضَ، فَرَضَ، فَرَطَ، قَحَمَ، كَعَبَ، لَبَدَ، مَسَكَ، نَحَبَ، نَخَرَ، نَسَل، نَشَطَ، نَهَمَ، هَدَفَ، هَزَلَ، هَمَشَ، يَمَنَ.

الأفعال المضعفة

لجأ النحاة إلى اللزوم والتعدي وسيلة لتقعيد الأفعال المضاعفة، فرأوا أن الفعل إن كان مضاعفًا ((فمضارع المتعدي منه بضم العين... ومضارع اللازم بكسرها)) [٣]، وقد نقلت كتب اللغة[٤] قول الفراء: ((قال الفراء ما كان على فعَلتُ من ذوات التضعيف غير واقع فإن يَفعِل منه مكسور العين، مثل عَفَفتُ

(١) انظر ص ١٤ من البحث.

(٢) سأذكر هنا مثالاً واحدًا لكل تنوع خشية الإطالة.

(٣) انظر المزهر: ٤٥/٢. الممتع في التصريف، ص ١٢٠ .

(٤) انظر على سبيل المثال: لسان العرب مادة أثر، ١٠١/٤، تاج العروس مادة شد، ٢٤٢/٨، الصحاح ٥٣/٣، والمخصص ٣٩٥/٤ .

أعِفّ، وخَفَفتُ أخِفُّ، وشَحَحْتُ أشِحُّ، وما كان على فعَلت من ذوات التضعيف واقعاً، مثل رَدَدْتُ وعَدَدْتُ ومَدَدْتُ فإن يفعل منه مضموم، إلا ثلاثة أحرف نادرة، وهي شَدَّهُ يَشِدُّهُ ويَشُدُّه، وعَلَّهُ يَعِلُّه ويَعُلُّه من العلل وهو الشرب الثاني، ونَمَّ الحديث يَنِمُّه ويَنُمُّه)) [١]، وزاد ابن القوطية هَرَّهُ يَهِرُّه ويَهُرُّه: كرهه، وزاد رواية عن الفراء أيضًا بَتَّ الشَّيءَ، وجاءت أفعال من غير المتعدي باللغتين أيضًا هي: شَحَّ، جَدَّ، جَمَّ، شَبَّ، فحَّ، ثَرَّ، طَرَّ، صَدَّ، حَدَّ، شَذَّ، نَسَّ، شَطَّ، دَرَّ[٢]. وزاد أبو حيان على هذه الأفعال الأخيرة: ثَرَّ، خَرَّ، جَرَّ، دَبَّ، أَثَّ، عَنَّ، لكنه لم يذكر شذ[٣].

وأشاروا أيضًا أن الفتح في هذه الأفعال شاذ مثل عَضِضتَ تَعَضُ، وعدوا كذلك ما جاء على يَفعُل من الأفعال اللازمة شاذًا، ذكر منها السيوطي في المزهر عشرين فعلا [٤]، وزادها أبو حيان إلى ثمانية وعشرين فعلا[٥].

يبدو أن اعتبار اللزوم والتعدي منطلقًا لتقعيد الأفعال المضعفة بحاجة إلى نظر من نواح:

الأولى: كثرة الخلط بين الأفعال التي لها احتمالان لضبط عين المضارع والأفعال التي لها احتمال واحد. ولنا أن نقارن ما ورد في كتاب المزهر وارتشاف الضرب ليتبن لنا صحة المقولة.

الثانية: تنوع الدلالات نتيجة تنوع حركة عين الأفعال يجعل من الصعب تصنيف فعل معين ضمن اللازم أو المتعدي، وقد يكون الفعل (جد)، مثالاً جيدًا لهذه الحالة؛ فهو يستعمل لازمًا بتنوع صوتي لحركة العين، ويستعمل

(١) إصلاح المنطق: ٢١٥/١.

(٢) انظر: كتاب الأفعال ص ١، ٢ من المقدمة.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب: ١٦٧/١ .

(٤) انظر: المزهر: ٤٥/٢ .

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥/١-١٦٦ .

متعديًا بتنوع آخر، ودلالة أخرى. فقولنا: جَدَّ فُلانٌ يَجِدُّ جِدًّا: لَمْ يَهْزِلْ، و(..) الشَّيءُ: عَظُمَ، و(..) بِهِ الأمْرُ: اشْتَدَّ، و(..) الشَّيءُ جِدَّةً: حدَثَ بَعْدَ انْ لَمْ يكُنْ، و(..) جَدًّا: صَارَ ذَا حَظٍّ وغِنًى، و(..) بالأمْرِ: حَظِيَ بِهِ خَيْرًا كَانَ أو شَرًّا، و(..) الرَّجُلُ فِينَا: عَظُمَ فِي أعْيُنِنَا وَجَلَّ قَدْرُهُ فِينَا، و(..) فِي أمْرِهِ يَجِدُّ ويَجُدُّ ويجَدُّ جَدًّا =أجَدَّ: حَقَّقَهُ/ نَالَهُ، و(..) الشَّيءَ يَجُدُّهُ جدًّا وجِدادًا وجَدادًا: قَطَعَهُ، و(..) النَّخْلَ: قطعَ ثَمَرَهُ.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن هذه الحالة تبلغ نسبتها حوالي أربعة وعشرين في المائة من عدد الأفعال المضعفة الكلي.

الثالثة: أدى المبدأ السابق إلى اعتبار ما جاء على فعِلَ يفعَل موصوفا بالشذوذ، مع أن له استعمالات كثيرة في الأفعال الثلاثية، وقد بلغ عدد الأفعال على هذا الوزن اثنين وتسعين فعلاً، منها أربعة وعشرون لا تشترك أفعالها مع أوزان أخرى في الجذر.

وقد آثر البحث إفراد تلك الأفعال عن غيرها من الأفعال الصحيحة؛ لعدد من الأسباب منها :

١ـ أن سلوك عينها في المضارع مختلف عن الأفعال الصحيحة، فلم تتناغم مع ما قرره البحث سابق بالنسبة لكل باب من أبواب المعجم. وقد لاحظ النحاة هذا الاختلاف فاستخدموا لتقعيدها معنى وظيفيًا هو اللزوم والتعدي.

٢ـ عدم وضوح ضبط عين الماضي، إذا لم يسند الفعل لضمائر الرفع؛ وذلك بسبب إدغام العين واللام.

٣ـ كثرة الأفعال التي تتنوع فيها الدلالة بتنوع الحركة، إذ بلغت (مائة) فعلٍ، وهو ما يقارب أربعة وعشرين في المائة من عددها الكلي. وهي نسبة كبيرة إذا قورنت بالأفعال السالمة.

وقد قسمت هذه الأفعال إلى أربعة أقسام، يمثل كل قسم طائفة تحمل سمات حركية خاصة، وهذه الأقسام هي:

القسم الأول: يتناول الأفعال مكسورة العين في المضارع وعددها (واحد وسبعون) فعلاً. هي: أثَّ، أجَّ، أطَّ، بَصَّ، بَعَّ، بَنَّ، ثَبَّ، ثَرَّ، ثَشَّ، ثَعَّ، جَصَّ، خَعَّ، خَفَّ، خَقَّ، دَبَّ، دَجَّ، دَفَّ، دَلَّ، دَنَّ، رَقَّ، رَنَّ، زَلَّ، سَخَّ، سَفَّ، شَبَّ، شَتَّ، شَحَّ، صَحَّ، صَنَّ، ضَجَّ، ضَقَّ، ضَلَّ، ضَنَّ، طَشَّ، طَقَّ، طَنَّ، ظَلَّ، عَفَّ، عَكَّ، عَلَّ، غَبَّ، غَثَّ، غَقَّ، فَخَّ، فَدَّ، فَزَّ، فَصَّ، قَفَّ، قَلَّ، كَثَّ، كَخَّ، كَصَّ، كَلَّ، لَثَّ، لَجَّ، نَبَّ، نَتَّ، نَجَّ، نَحَّ، نَدَّ، نَزَّ، نَضَّ، نَعَّ، نَقَّ، نَمَّ، هَشَّ، هَفَّ، هَقَّ، هَلَّ، يَسَّ، يَشَّ.

بعض هذه الأفعال يختلف مثل: (أث، شب) يختلف عرضه هنا عن نظرية النحاة النحاة؛ وذلك لأن هذه الأفعال تحمل تنوعات دلالية، والكسر مشترك بينها فآثرت وضعها في هذا القسم حرصًا على الاطراد.

القسم الثاني: أفعال وردت على الوزن (فعِلَ يفعَل)، دون أن يكون لها تنوعات صوتية من الضم أو الكسر. وعددها (أربعة وعشرون) فعلا، هي: بَخَّ، بَشَّ، بَهَّ، حَظَّ، رَتَّ، رَحَّ، زَبَّ، شَزَّ، شَغَّ، ضَزَّ، ظَلَّ، عَصَّ، عَضَّ، عَظَّ، غَصَّ، عَنَّ، فَظَّ، فَهَّ، لَحَّ، لَذَّ، لَظَّ، مَسَّ، مَصَّ، وَدَّ.

تكمن المشكلة عند التعبير بهذه الأفعال في أن المتكلم غالبًا ما يخطئ في ضبط عين الماضي. وقد رصدت كتب الأخطاء الشائعة هذه الظاهرة ونبهت عليها(١).

القسم الثالث: الأفعال مضمومة العين في المضارع وعددها (مائتان وخمسة) أفعال، يُضاف إليها الأفعال التي وردت عين مضارعها بالضم والكسر، وعددها (ثلاثون) فعلاً؛ وبذلك يكون العدد الكلي للأفعال مضمومة العين (مائتين وخمسة وثلاثين) فعلاً.

---

(١) انظر على سبيل المثال: ألف خطأ وخطأ، الدكتورة: فايزة القاسم، وقد رصدت ذلك من أخطاء الطلاب النطقية.

القسم الرابع: أفعال تحمل حركة عينها تنوعات دلالية بالإضافة إلى التنوعات الصوتية، وهي ظاهرة برزت بكثرة في الأفعال المضعفة، وقد بلغ عددها مائة فعل هي:

أرَّ ، أصّ، أنَّ، برَّ ، بَضَّ، بَلَّ، تَبَّ، تَرَّ، تَكَّ، تَلَّ، ثَمَّ، جَبّ، جَدَّ، جَزَّ، جَفَّ، جَلَّ، حَبَّ، حَدَّ، حَرَّ، حسَّ، حَشَّ، حَفَّ، حَقَّ، حلَّ، حَنَّ، خَبَّ ، خَزَّ، خَسَّ، خَلَّ، خَمَّ، خَنَّ، دَقَّ، ذَبَّ، ذَفَّ، ذَمَّ، رَخَّ، رَفَّ، رَكّ، رَمَّ، زَخَّ، زَرَّ، زَفَّ، زَنَّ، سَحَّ سَدّ، سَفَّ، سَلَّ، شَبَّ، شَصَّ، شَعَّ، شَفَّ، شَلَّ، شَنَّ، صَدَّ، صَرَّ، صَلَّ، ضبَّ، طَبَّ، طَخَّ، طفَّ، ظفَّ، طلَّ، طَمَّ، عَرَّ، عَزَّ، عَقَّ، غَذَّ، غَرَّ، غَشَّ، غَلَّ، فرَّ، فشَّ، فقَّ، فَلَّ، قَبَّ، قَرَّ، قَضَّ، كَتَّ، كَرَّ ، كَمَّ، كَنَّ، لَخَّ، لطَّ، مَقَّ، مَلَّ، نَحَّ، نخَّ، نَشَّ، نَطَّ، هَبَّ، هَتَّ، هَجَّ، هَدَّ، هَرَّ، هَزَّ ،هَشَّ ،هَصّ،، هَمَّ، هَنَّ.

نتائج البحث وتوصياته

كان اعتماد النحاة على مبادئ مثل المخالفة الصوتية وتراكب اللغات سببًا أساسيًّا في ازدياد الاضطراب عند عرض الأفعال الثلاثية المجردة، وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج التي قد تتعارض مع افتراضات النظرية النحوية التقليدية في عدد من الأمور منها:

١- قولهم إن العربي كان يفضل الكسر أو الضم مع مضارع (فَعَلَ) على اختلاف بينهم، وقد أثبت الإحصاء أن العربي كان يفضل الفتح، ولكن النحاة لم يشيروا إلى هذا الأمر انطلاقًا من مبدأ المخالفة الصوتية الذي اتخذوه لتقعيد هذه الأفعال، مما جعلهم ينظرون لكل وزن على حدة في الماضي والمضارع. وقد قدم الدليل على ذلك إحصائيًّا فأكد أن الأفعال التي جاءت مفتوحة العين في المضارع (٢٩٦٥) (باعتبار وزنين من أوزان النظرية النحوية التقليدية هما (فَعَلَ يَفْعَلُ)، و(فَعِلَ يَفْعَلُ)، والأفعال مضمومة العين (١٩٢٥) (باعتبار

وزنين أيضًا هما: فَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعُلَ يفعُلُ)، والأفعال مكسورة العين (١٣٦٧) (باعتبار الوزنين فَعَلَ يفعِلُ، وفَعِلَ يفعِلُ).

٢- أثبت البحث أن العربي كان يكثر من استخدام الأفعال التي ينتقل خلال نطقها من الحركات الأثقل إلى الأخف، مراعيًا الحالة الإعرابية للمضارع.

٣- أكد الإحصاء أن الضم أكثر من الكسر، وهذا يتعارض مع افتراض بعض النحاة كأبي الحسن الأخفش الذي كان يرى أن الكسر في مضارع الأفعال الثلاثية أكثر من الضم.

٤- وضح البحث أن هناك اضطرابًا في عرض الأفعال الثلاثية وطريقة ضبط عين المضارع، وذلك عن طريق تقديم نماذج تبين هذا الاضطراب للأفعال: بتك، وبطش، وحسد، وحشر، وربط.

٥- رفض البحث تقعيد الأفعال التي لها احتمالان (يَفعُل ويَفعِل) وعددها (٢٧٨) فعلاً من خلال الاتجاهات الأربعة التي انقسم إليها النحاة، واختار أن تدمج مع بقية الأفعال عن طريق اختيار أحد الاحتمالين.

٦- أظهر البحث أن باب (فَعَلَ يَفعَلُ) جاءت فيه العين أو اللام حرف حلق، إلا أفعالاً جاءت شاذة من ثلاث نواح:

أ- أفعال عينها أو لامها حرف حلق ولم ينطق العرب عين مضارعها بالفتح، وقد بلغت هذه الأفعال (٦١) فعلاً.

ب- أفعال ليس عينها أو لامها حرف حلق، وجاءت مفتوحة العين في المضارع، وقد تبنى البحث موقف سيبويه الذي رفض أن يعترف بأفعال شاذة عن باب (فعَل يفعَل) إلا (أبى يأبى)، ويرى أنه يمثل دعوة لإعادة النظر في هذا التراث كله. ولكن المشكلة تكمن في أن تراث الأفعال الثلاثية غير موثق؛ مما يصعب الفصل بين ما هو من الفصحى وما هو من اللهجات.

ج- أفعال تعددت فيها احتمالات ضبط العين في المضارع، وبلغت (٧٠)

فعلاً، ويوصي البحث باختيار احتمال الفتح.

٧- وضّح البحث أهمية فاء الفعل وضرورة معرفة سماته النطقية.

٨- أظهر البحث أن هناك أبوابًا معجمية تكثر فيها الأفعال مكسورة العين وهي الأفعال التي تكون فاؤها حرفًا من حروف الحلق أو حرفا لهويًا أو حنكيا قصيا (الهمزة، والحاء، والخاء، والعين، والغين، والهاء، والقاف، والكاف. وأن بقية الأبواب يغلب عليها الأفعال مضمومة العين.

٩- بلغ العدد الكلي للأفعال الأقل حسب الأبواب المعجمية (٤٧٤) فعلاً منها ما هو مستعمل وما هو غير مستعمل. ويوصي البحث بحفظ هذه الأفعال.

١٠ - أحصى البحث الأفعال التي تحمل حركاتها تنوعات دلالية استعمالية وقد بلغت سبعة وأربعين فعلاً.

١١- فضل البحث إفراد الأفعال المضعفة بالدراسة؛ لاختلاف سلوك عين المضارع فيها عن الأفعال السالمة والمعتلة، ولكثرة تنوع الحركات التي تحمل تنوعات دلالية.

١٢- تم تقسيم الأفعال المضعفة حسب عين المضارع إلى أربعة أقسام:

أ- أفعال مكسورة العين في المضارع (٧١) فعلاً

ب- أفعال مضمومة العين في المضارع (٢٣٥) فعلاً.

ج- أفعال مفتوحة العين في المضارع (٢٤) فعلاً غير مشترك في الجذر مع (فعَل)

د- أفعال تتنوع دلالتها بتنوع حركة العين، وقد بلغت نسبتها حوالي أربعة وعشرين في المائة من العدد الكلي للأفعال المضعفة البالغة (٤٣٠) فعلاً. وقد أوصى البحث بضرورة استشارة المعاجم اللغوية عند الاطلاع على هذه الأفعال.

المراجع

١- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، تحقيق: د. أحمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب

المصرية، ١٩٩٩

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨.

٣- الاستدراك على المعاجم العربية، د. محمد حسن طبل، دار الفكر العربي، د.ط، د.ت.

٤- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، ط٤، د.ت.

٥- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

٦- ألف خطأ وخطأ، الدكتورة: فايزة القاسم، Presses Universitaires de France، ٢٠٠٨ .

٧- تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، دار الهداية، د.ت.

٨- تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠ .

٩- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، ط٣، ١٩٩٢.

١٠- تقويم اللسان، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، ط٢، د.ت.

١١- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١

١٢- جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق كرنكو، حيدر أباد، الهند، ١٣٤٤-١٣٥١ هـ.

١٣- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٨٦ .

١٤- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، دار إحياء التراث لبنان، ٤٢/٦.

١٥- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٨٢ .

١٦- شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، تحقيق: د. عبد العال سالم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٨، ١٩٩٧.

١٧- شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة المطابع الأميرية، ١٥٢/٧،

١٨- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، دار العلم للجميع، بيروت، د.ت

١٩- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٨٢.

٢٠- كتاب الأفعال، لابن القوطية، تحقيق على فوده، مطبعة مصر، ط١.

٢١- كتاب الأفعال، لأبي عثمان السرقسطي، تحقيق: د. حسين شرف، د. مهدي علام، مؤسسة دار الشعب، ط٣، ٢٠٠٢ .

٢٢- كتاب تهذيب الأفعال، لابن القطاع الصقلي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٣ .

٢٣- كتاب في التصريف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: البدراوي زهران، ط٣، ١٩٩٥ .

٢٤- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط١.

٢٥- اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣.

٢٦- المخصص، ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦.

٢٧- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨.

٢٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد المقري الفيومي، المكتبة العلمية.

٢٩- مصطلح المعجمية العربية، د. أنطوان عبدو، المكتبة العالمية للكتاب، ط١، ١٩٩١.

٣٠- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق: مصطفى السقا، وآخرين، القاهرة، ١٩٥٨ .

٣١- معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠٢.

٣٢- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩.

٣٣- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ٢٠٠٤ .

٣٤- معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، بغداد، ١٩٨٠ .

٣٥- الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦.

٣٦- المنصف لكتاب التصريف، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط١، ١٩٥٤ .

المعرب من الكلام الأعجمي
دراسة تطبيقية في أصوات عربية

الأستاذة/ رواق سماح

قسم الأدب العربي - كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة محمد خيضر- بسكرة (الجزائر)

اللغة ظاهرة اجتماعية لا يتصور وجودها إلا في ظلّ نظام معين للتبادل المادي والفكري واللغوي بين المجتمعات ، ومن هنا فأي تبادل لغوي ناتج عن عوامل أهمها: الاحتكاك والاتصال الذي تعرضت له سائر اللغات.

والعربية واحدة منها «فقد تقلبت على أحوال شتى وتنوعت ألفاظها بالنحت والإبدال والقلب ودخلها كثير من الألفاظ الأعجمية في أعصر مختلفة»[1] .

وقد تبع هذا التنوع في الألفاظ تقسيمات أحدثها اللغويون عليه فوجد ما يعرف بالمعرب والدخيل والمقترض .

والمعرب هو موضوع هذه الدراسة ، لأنه استأثر باهتمام اللغويين وجهدهم في إخضاعه للصيغ العربية.

المعرّب:

التعريب هو نقل الكلمة مع عرفها الأجنبي ، وحول هذا المعنى جاءت تعريفات اللغويين له.

ينقل السيوطي عن الجوهري: «تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها نقول: عربته العرب وأعربته»[٢].

ويقول سيبويه: «اعلم أنّهم ممن يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة فربما ألحقوه ببناء كلامهم ، وربّما لم يلحقوه»[٣].

وجاء في شفاء الغليل: «التعريب من باب التفعيل نقل اللفظ من الأعجمية إلى العربية ، والمشهور فيه: التعريب ، وسماه سيبويه وغيره (إعرابًا) ويقال حينئذ معرّب ومعرب»[٤].

وفي الطراز المذهب: «التعريب من باب التفعيل ومن معانيه التكلّف لأن العرب تكلّفوا إدخال اللفظ الأعجمي في لغتهم ، وتصرفوا فيه بالتعبير على مناهجهم ، والتغيير فيه أكثر من عدمه، وأجروه على وجه الإعراب وتفوهوا به على منهجهم»[٥].

وقد تعرض الجواليقي للألفاظ المعرّبة فقال: «هي أعجمية باعتبار الأصل عربية باعتبار الحال ويطلق على المعرّب دخيل كثير ما يقع ذلك في كتاب العين والجمهرة وغيرهما»[٦].

وجاء في كشاف اصطلاحات الفنون: «المعرب عند أهل العربية لفظ وضعه غير العرب لمعنًى استعمله العرب بناء" على ذلك الوضع»[٧].

والواضح أن التعريفات السابقة تعنى بالناحية العملية اللفظية حال التعريب ، فتنقل الألفاظ الأعجمية ويتكلّف إدخالها إلى اللغة العربية كما ورد في نص سيبويه ويترتب على ذلك إخضاعها لصيغهم وإلحاقها بأبنيتهم في حين أنهم انصرفوا عن التعرض لمعنى الكلمة المعربة في تعريفاتهم ، ذلك أنها تنقل ومعها معناها الأصلي إلى اللغة المنقولة إليها قبل أن تعرب.

منهج العرب في التعريب :

قال الجواليقي في هذا المعنى :«إن العرب كثيرا ما يجترؤون على الأسماء الأعجمية فيغيرونها بالإبدال قالوا إسماعيل ، وأصله إشمائيل، فأبدلوا لقرب المخرج قال:وقد يبدلون مع البعد من المخرج وقد ينقلونها إلى أبنيتهم ويزيدون وينقصون....»[٨].

وقال بعضهم :«الحروف التي يكون فيها البدل في المعرب عشرة : خمسة ويطرد إبدالها وهي: الكاف ، الجيم والقاف، والباء، والفاء ،وخمسة لا يطرد إبدالها وهي: السين ، والشين، العين واللام، والزاي...»[٩].

والإبدال ظاهرة صوتية يسّهل النطق ويحقق الانسجام الصوتي العربي بتغير الأصوات بعضها من بعض ويحدث هذا غالبا لتقارب المخارج كما يحدث بتباعدها ، وذلك للاشتراك في الصفات وهذا ما سنقف عنده في الأمثلة الآتية:

فالصوامت العربية تصنف على الشكل الآتي :

الأصوات الشفوية: هي الأصوات التي يستدعي النطق بها استعمال الشفتين أو على الأقل الشفة السفلى، ويمكن تقسيم هذه الحروف إلى :

أ- أصوات مزدوجة(bilabiale) :وهي التي تتطلب استعمال الشفتين معا وهي:**« ب، م، و»**[١٠].

فالباء شديدة مجهورة ومقابلها المهموس غير مستعمل في العربية ويرمز إليه في الكتابة الصوتية بالرمز(P) ويستعمل العرب الرمز (ب) الباء المثلثة[١١].

قال برجشتراسر:«إذا نطقنا الباء وجد صوت ثان علاوة على الصوت عند فتح الشفتين ، وهو صوت خارج من الحنجرة من اهتزاز الوترين الصوتيين وعند نطق (P) الباء المثلثة ينعدم هذا الصوت وإذا لم تطبق الشفتين تماما بل تركنا فتحة صغيرة ليخرج الهواء من بين الشفة السفلى والثنايا العليا صار الصوت فاءًا ، فهذه الأصوات الثلاثة (الباء، والباء المثلثة والفاء) قريبة المخرج مختلفة الصفات»[١٢].

ومنه فقد أبدلت الباء من الفاء لقربها في المخرج (البرند صارت الفرند) و(البرانق صارت الفرانق)[١٣].

قال سيبويه في هذا النوع من الإبدال « ويبدلون من الحرف الذي بين الفاء والباء ...وربّما أبدلوا الباء لأنهما قريبتان جميعا قال بعضهم: برند ، فالبدل مطرد في كل حرف ليس من حروفهم ، يبدل منه ما قرب من حروف الأعجمية »[١٤].

والملاحظ أن الباء والفاء صوتين يتفقان في المخرج ويختلفان في في وضع الشفتين.

الأصوات الشفوية الأسنانية :(Labiodentale)

وهي التي يكون مخرجها بين الشفة السفلى والأسنان العليا (ف)[١٥]

وتكون الأصوات الشفوية الأسنانية احتكاكية وذلك لأن انفراج الثنايا يجعل الانغلاق التام صعبا ، فالمهموس من هذه الحروف هو الفاء ، والمجهور هو الحرف الذي يرمز له في الكتابة الصوتية بالرمز (V) [١٦].

والمجهور من الفاء الذي يرمز له(V) أبدل بالفاء المهموس (ف) فيما يلي :

- veto وتعني حق الإعتراض أصبحت :فيتو تحول (V) إلى (ف).
- vedio وتعني نوع من التصوير التلفيزيوني بالصوت والصورة معا أصبحت فيديو تحول (V) إلى (ف)[١٧].

الأصوات الأسنانية اللثوية :(Apicale alvéolaires)

وهي على الترتيب :ت،د،ز،س،ص،ط،ض.

إبدال الزاي سينًا:

لدينا المثال الآتي: في كلمة (المهندز) ففي هذه الصورة الصوتية اجتمعت الدال والزاي فحدث تنافر لتقاربهما في المخرج مما استدعىَ العرب لإبدال الحروف ، فأبدلت الزاي سينا وأصبحت الكلمة (مهندس) وذلك لاشتراك الزاي والسين في المخرج والصفات[١٨].

الأصوات الحلقية :(Pharyngale)

إبدال الحاء من الخاء: أبدلت الحاء خاء نحو: حانكه –خانكاه وذكر أبو حاتم: «أن الحاء في الحب بدلا من الخاء وأصلهافي الفارسية خب»[١٩].

والحاء والخاء حلقيان اشتركا في الإصمات والهمس والرخاوة والانفتاح فجاز الإبدال بينهما.

الأصوات الحنجرية:(Laryngale)

إبدال صوت الهاء من الأصوات الآتية: (ع، ي، ق، ج، ز)

إبدال الهاء عينا ، نحو:"رصاص قلعي" معرب من الفارسية "كلهى"[٢٠].

أبدلت الهاء عينا عربية ، وأبدلت الكاف الفارسية قافا عربية فكل من الصوتين من مخرج واحد (حلقي) الهاء من أقصاه والعين من وسطه ، العين صوت مائع يتوسط بين الشدة والرخاوة والهاء رخو مهموس مرقق.

إبدال الهاء من القاف والكاف:

أبدلت الهاء قافًا وكافا مثل: الجلاهق أي الطين المدور أصلها "جلاهه"[٢١].

القاف والكاف من اللهاة أي أقصى اللسان وما يليه من الحنك الأعلى والهاء من أقصى الحلق ،والقاف والهاء يشتركان في الإصمات والانفتاح.

إبدال الهاء زايا:

ويمكن التمثيل له ب:كلمة:"الكرز" وأصلها "الكره"[٢٢].

والزاي مخرجه طرف اللسان وفويق الثنايا ، وهو صوت صفيري رخو ، يختلف عن الهاء الذي مخرجه من أقصى الحلق مهموس رخو ، فالعلامة بعيدة ونتيجة لوضوح صوت الزاي في السمع كونه صوتا صفيريا بإبداله يتحقق التوازي الصوتي لبنية الكلمة وانسجامها.

الأصوات المائعة:

إبدال اللام والنون والراء:

"سدير" علم قصر معروف ، وقد قيل فيه : أنه معرّب من الرومية وأصله: "سه دل" أي :فيه ثلاث قباب متداخلة.[٢٣]

ونلاحظ من خلال هذا النموذج الثاني :إبدال الراء من اللام، والملفت للانتباه أن الأصوات المائعة متقاربة المخارج والصفات.

والمشهور بين اللغويين أن لفظة"رزق" عربية فصيحة ، ولم يخطر ببال أحد أنها من أصل أعجمي بالأخص فارسي، وقبل الوقوف على هذا الأصل ، نشير أولا إلى دلالته في كلام الفصحاء؟

"قوت اليوم" ويرى أنستاس ماري الكرملي أن هذا اللفظ فارسي ، أصله "روزه"، ومعناه: "القوت اليومي"، و"روزه" مأخوذ من "روز" أي "يوم" ، وما يكون آخره "هاء" يعرب بالقاف أو الجيم ، أو الكاف (كجرموق ، خندق ، ديباج) والأصل فيها (سردوزه ، خنده ، ديباه).[٢٤]

وخلاصة القول أن علماء اللغة قد درسوا ما وصلهم من الكلمات المعربة ، وحاولوا وضع أسس وقواعد تحكمها ، وتخضع بمقتضاها لمسلك الصيغ العربية ، ومن أهم تلك الأسس ظاهرة الإبدال الصوَتي، والتي تقوم على أساس إبدال صوت بصوت آخر مع مراعاة العلاقة بين المبدل والمبدل منه ، ومكان الصوت المبدل ، والمعنى في ذلك واحد لا يتغير،لتسهيل النطق مع اشتراك المبدل والمبدل منه في المخرج والصفة.

الهوامش

١) جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية ، دار مكية الحياة ، بيروت،ج١ /٣٨.
٢) فرحات عياش، رسالة الانشقاق ص٢٦.
٣) محمد عيد، المظاهر الطارئة على الفصحى، دار الثقافة العربية ، لبنان ١٩٨٠، ص١١٥.
٤) المرجع نفسه ، ص ١١٥.
٥) المرجع نفسه ، ص ١١٦.
٦) جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الكتب العلمية بيروت، ص٢١٢.
٧) محمد عيد ، المظاهر الطارئة على الفصحى ، ص١١٢ .
٨) جلال الدين السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعه ، ص٢١٦ .
٩) المرجع نفسه .

١٠) ريمون طحان، الألسنية العربية ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ص٤٦ .

١١) ينظر: مصطفى حركات ، الصوتيات والفونولوجيا، دار الآفاق الجزائر، ص٥٠.

١٢) عبد الكريم بورنان ، رسالة الإبدال في اللغة العربية ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، ص١١٢ .

١٣) الجواليقي ، المعرّب من الكلام الأعجمي ، ص١٤٤ .

١٤) سيبويه ، الكتاب ، ٣٠٦/٤ .

١٥) ريمون طحان ، الألسنية العربية ، ص٤٦ .

١٦) ينظر : مصطفى حركات ، الصوتيات والفونولوجيا ، ص٥١ .

١٧) عبد الصّبور شاهين ، دراسات لغوية ، القياس في الفصحى الدخيل في العامية، ص١٨١ .

١٨) جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص٢١١ .

١٩) المرجع نفسه ، ص ١٤٤ .

٢٠) الجواليقي ، المعرّب من الكلام الأعجمي ، ص٣٢٤ .

٢١) المرجع نفسه ، ص٢١٦.

٢٢) الجواليقي ، المعرّب من الكلام الأعجمي ، ص ٢١٠ .

٢٣) محمد عيد ، المظاهر الطارئة على الفصحى ، ص١٢٤ .

٢٤) لغة العرب ، مجلة شهرية أدبية علمية تاريخية ، المجلد ١ تموز ١٩١١ ، ص٣٠٢ - ٣٠٤ .

****

صحيفة دار العلوم

الإصدار الرابع - السنة السابعة عشرة - العدد الثالث والثلاثون جماعة دار العلوم

إقرأ في هذا العدد